مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣٥٧ (الاستئناف ١)

الاثنين، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد فالديفيسو .... (كولومبيا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غاتلوف
أوكرانيا .... السيد كوليك
أيرلندا .... السيد كور
بنغلاديش .... السيد أحسان
تونس .... السيد الجراندي
جامايكا .... السيد وارد
سنغافورة .... السيدة لي
الصين .... السيد وانغ ينغفان
فرنسا .... السيد دوتريو
مالي .... السيد مايجا
موريشيوس .... السيد كونجول
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون
النرويج .... السيد سترومن
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كوننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي قطر ومالي لدى الأمم المتحدة (S/2001/797)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

01-51564 (A)
0151564

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي قبرص وكوبا ولبنان وناميبيا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كاسوليدس (قبرص) والسيد رودريغيز باريا (كوبا)، والسيد تدمري (لبنان)، والسيد أنجابا (ناميبيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها:

”أتشرف بأن أطلب طبقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أن يقوم مجلس الأمن بتوجيه الدعوة إلى السيد علي عباس نائب السفير المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن المقرر عقدها يوم الاثنين، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس“.

وستصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2001/801.

إذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، طبقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القسوس (الأردن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة الطارئة بناء على طلب دول منظمة المؤتمر الإسلامي. كما أتوجه إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني على ثقة من أن خبراتكم ومهاراتكم ستقود أعمال المجلس إلى النجاح المنشود. واسمحوا لي أن أتوجه بجزيل الشكر إلى سلفكم سعادة السفير وانغ ينغفان للكفاءة المشهودة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقدير بلدي الأردن للجهود الدؤوبة للأمين العام السيد كوفي عنان ولقيادته الحكيمة وعمله المميز من أجل تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ومساعيه المستمرة لتحقيق السلام والأمن في العالم.

إن وفد بلدي يشعر بالقلق العميق إزاء تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الذي أخذ أبعادا خطيرة مؤخرا. ويدين وفد بلادي استمرار إسرائيل في التصعيد المنتظم لحملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، واللجوء إلى العقوبات الجماعية، واستخدام الطائرات الحربية والدبابات في تدمير المنشآت الرسمية المدنية الفلسطينية مما أدى إلى استشهاد العديد من المدنيين الأبرياء. هذا بالإضافة إلى مواصلة سياسة الاغتيالات دون هوادة، ونسف

المنازل، والحصار الأمني والاقتصادي للمدن والقرى الفلسطينية، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا للاتفاقات الموقعة وقواعد القانون الدولي الإنساني والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة.

ويكرر وفد بلادي إدانة الحكومة الأردنية وشجبها لاقتحام إسرائيل واحتلالها المناطق الخاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية وعدوانها على بيت الشرق في القدس الشرقية، الأمر الذي يشكل مساسا بوضع القدس الذي التزم الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني ببحثه ضمن إطار مفاوضات الوضع النهائي. كما يعتبر احتلال بيت الشرق انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حول القدس ومن ضمنها القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٢٦٧ (١٩٦٩) والتي تعتبر احتلال إسرائيل وضمها لمدينة القدس باطلا ولاغيا.

ويؤمن الأردن، بأن السياسة التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن تحقق الأمن للشعب الإسرائيلي، بل على العكس فإنها لن تؤدي إلا إلى استمرار دوامة العنف من جديد وسقوط المزيد من الضحايا لتهديد استقرار وأمن المنطقة ومستقبل عملية السلام. وجاء حادث التفجير المؤسف الذي وقع مؤخرا في القدس وراح ضحيته عدد من المدنيين كدليل على أن الإجراءات الأمنية مهما بلغت صرامتها فإنها لن تردع الجهات المتطرفة من القيام باعتداءات. وعليه فإن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن هو معالجة الخلل الذي لحق بعملية السلام واستئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

نحن ندرك بأن الخيار العسكري ليس حلا لهذه الأزمة. وإن التعامل معها من منطلق أمني بحت لن يحقق غاياته بل سيؤدي إلى مزيد من العنف قد يشمل المنطقة بأسرها. ومن هنا فإن الأردن يؤكد على أن المخرج السياسي هو السبيل الوحيد لتخطي هذه الأزمة. وعليه فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الاستجابة للجهود الدولية لإيقاف ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من حصار واعتداءات. واستئناف المفاوضات وفق الاتفاقات والمرجعيات والأسس التي استندت عليها عملية السلام.

وفي هذا السياق، فإننا نعتبر تقرير لجنة ميتشل لتقصي الحقائق وتوصياته سبيلا للخروج من الأزمة وإعادة بناء الثقة بين الطرفين من أجل تنفيذ كافة الالتزامات والشروع باستئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت عندها بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي ينهي الاحتلال ويعيد الحقوق ويوفر الأمن للجميع استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية التي انطلقت منها عملية السلام.

يكرر وفد بلدي دعوته مجددا إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق من خلال إيفاد مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة تمشيا مع ما جاء في بيان قمة جنوا للدول الصناعية الثماني وتنفيذا لتوصيات تقرير ميتشل، بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، والتي يتمتع بها قانونا طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين تحت الاحتلال لعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. كما ندعو مجلس الأمن إلى إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين استندت عليهما عملية السلام، وإنفاذ الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ختاما، فإن وفد بلدي يكرر تضامن الأردن ملكا وحكومة وشعبا مع الشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة حتى تتحقق مطالبه الوطنية العادلة وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): يسعدني باسم المجموعة العربية، التي يتشرف السودان برئاستها هذا الشهر، أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة مجددا على رئاستكم لمجلس الأمن. كما أتقدم مرة أخرى بالتهنئة لمندوب الصين لرئاسة وفده الممتازة للمجلس في الشهر المنصرم.

بعد مرور أشهر معدودة على آخر جلسة لمجلس الأمن حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، شهدت الأوضاع هناك تصعيدا خطيرا جدا في الموقف. وكان الأمل في أن تتحرك الأسرة الدولية، ممثلة في مجلس الأمن لوقف عمليات القتل المنظم للفلسطينيين، وذلك عبر توفير الحماية الدولية العاجلة في مواجهة جرائم الحرب التي ارتكبت ضد المدنيين في إطار السياسة الرسمية للحكومة الإسرائيلية.

إلا أن المجلس وقف موقف المتفرج واللامبالي وهو يشاهد يوميا على شاشات التلفزة العالمية استمرار السلطة المحتلة في استخدام القوة العسكرية وعمليات الاغتيال المنظمة ضد المواطنين الأبرياء العزل، وتشديد العزلة على المدن والقرى الفلسطينية ومحاصرتها بالدبابات والآليات العسكرية الثقيلة. واستخدمت السلطة المحتلة طائراتها الحربية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وفي تدمير مؤسسات ومكاتب السلطة الفلسطينية في معركة غير متكافئة. وكان آخر الإجراءات الإسرائيلية الممعنة في العدوانية هو احتلالها لبيت الشرق، مما عكس تنصلها عن الاتفاقات والتعهدات التي سبق أن وافقت عليها.

إن مجلس الأمن، الذي فشل في السابق في اعتماد مشروع قرار يدعو إلى حماية الشعب الفلسطيني من أعمال العدوان اليومية والعمل على منع تدهور الأوضاع في المنطقة بحكم مسؤوليته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، تقع على عاتقه مسؤولية ردع إسرائيل التي تجاوزت كل الحدود فيما ترتكبه من أعمال عدوانية في الأراضي العربية المحتلة.

إن استمرار إسرائيل في الاستهتار بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبالقانون الدولي والإنساني، خاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، تضع الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن هذا أمام تحد كبير ينبغي أن يرتفع فيه إلى مستوى المسؤولية عبر اتخاذ تدابير فورية لضمان وقف العنف والاستخدام العشوائي للقوة من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزل، وذلك بتوفير الحماية لهم. وإن أي تقاعس من المجلس في حماية المدنيين الأبرياء في فلسطين من القمع اليومي لسلطات الاحتلال ومراقبة الأوضاع في فلسطين المحتلة يعتبر تنصلا من المجلس إزاء القيام بواجباته المنصوص عليها في الميثاق.

لقد آن لإسرائيل أن تعلم أن العنف لن يحقق لها الأمن الذي تتمناه. فالأمن والسلم المنشودان لن يتحققا ما دامت مستمرة في سياساتها التوسعية وفي أعمال القمع والعدوان ومساعي تهويد القدس.

إن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بالتزام إسرائيل الكامل بقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن وخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إن استمرار إسرائيل في حملتها الدموية ضد الشعب الفلسطيني سوف يؤدي إلى تفجير شامل في المنطقة لا يمكن التنبؤ بعواقبه، بما يهدد السلم والأمن الدوليين، ومصالح جميع

الأطراف في هذه المنطقة الهامة من العالم. لذلك تطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بالتحرك العاجل لتوفير الحماية العاجلة للشعب الفلسطيني، التي أصبحت أمرا لا يحتمل التأجيل في ظل التدهور المريع للأوضاع في فلسطين.

وفي هذا السياق تؤكد الدول العربية مساندتها الكاملة للشعب الفلسطيني وهو يواجه عمليات الاستهداف اليومي من قوات الاحتلال، وتحيي نضاله المشروع في نيل تقرير المصير من قوات الاحتلال، وهو حق مشروع تكفله له مبادئ القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان. ولن يكون الشعب الفلسطيني وحيدا في مواجهته للسياسات الإسرائيلية، بل إن الأمة العربية بأسرها تقف إلى جانبه.

في الختام تدعو الدول العربية مجلس الأمن والدول الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط ودول الاتحاد الأوروبي إلى التحرك العاجل لإيقاف التدهور المريع في المنطقة بسبب السياسة الإسرائيلية العدوانية، وإلزام إسرائيل باحترام قرارات الشرعية الدولية ووقف اعتداءاتها اليومية على الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس أتقدم لكم بخالص التهنئة لرئاستكم مجلس الأمن هذا الشهر، وإني لعلى ثقة بأن ما اكتسبتموه من خبرة وحكمة سيقود أعمال هذا المجلس إلى ما نصبو إليه جميعا. كما أود أن أعبر عن جزيل الشكر والتقدير لسلفكم سعادة المندوب الدائم للصين لرئاسته وقيادته المتميزة للمجلس في الشهر المنصرم.

مرة أخرى يجتمع مجلس الأمن لمناقشة الأوضاع المتردية والخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب مواصلة القوات الإسرائيلية حملتها العسكرية الدموية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. تنشر الرعب والفزع والخوف في نفوس السكان العزل وتزيد من آلام الشعب الفلسطيني الذي عاني من الإجراءات العقابية وغير الإنسانية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

منذ أشهر قُتل المئات وجرح الآلاف وهدمت ممتلكات وحطمت البنية التحتية وجُرفت حقول زراعية ودُمر الاقتصاد الفلسطيني بهدف إخضاع الشعب الفلسطيني. وكان من الممكن حماية الأرواح التي ذهبت ضحية الاحتلال الإسرائيلي. وكان من الممكن إنقاذ الجرحى من عدوان قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين. وكان من الممكن منع التدمير ووقف الاعتداءات على حقوق الإنسان. كما كان من الممكن وقف العنف وتهدئة الأوضاع لو أن مجلس الأمن قام بالمسؤوليات المناطة به وحافظ على الأمن والسلام، وهي مهمته الأولى، بل هي أساس قيام الأمم المتحدة.

إن الدولة التي تغتال شعبا وتغتصب أرضا وتقهر أطفالا وتحاصر شيوخا وتشتت بشرا وتلغي قيما وتهدر حقوقا هي دولة تحبذ الإرهاب وتمارسه. ومع كل هذا يقف مجلس الأمن عاجزا عن التصدي لهذا العدوان، بينما يحاول البعض في المجتمع الدولي إيجاد المبررات غير المنطقية للعدوان الإسرائيلي. فيتم التغاضي عن مبادئ الشرعية الدولية ويتم تجاهل حقوق الإنسان، ولا يؤبه بحق تقرير المصير وما يرتبط بكل ذلك من قوانين وأعراف.

إن عدم قيام مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات الفعلية للحد من تمادي إسرائيل في تعذيب وتشريد الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه المشروعة زاد من تصميم إسرائيل على اتباع سياسة التنكيل والإرهاب بالشعب الفلسطيني. ولهذا نجد أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تعلق بجسارة عجيبة وعدم اعتبار للحقوق الإنسانية واحتقار للمبادئ الأخلاقية وتجاهل الرأي العام الدولي أن الخطف والاغتيال وإسقاط السلطة الفلسطينية الوطنية وتصفية قياداتها وهدم المنازل هو النهج الرسمي للحكومة الإسرائيلية الحالية. ومن المؤسف أن يواصل مجلس الأمن وقوفه متفرجا وشاهدا بينما تمعن قوات الاحتلال الإسرائيلي في عدوانها اليومي وتمارس إدمانها في انتهاك حقوق الإنسان وارتكابها لجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

ألا يرى مجلس الأمن في سياسة قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارستها ما يوجب رفع صوت القانون الدولي؟ ألا يرى في انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني ما يدعوه إلى التدخل الإنساني والمطالبة بتطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب؟ ألا يرى مجلس الأمن في إراقة الدماء والتدمير المتزايد ما يدعوه إلى التدخل للحفاظ على الأمن والسلم؟ ألا يخلق القصف الجوي والضرب المدفعي والجرف والحرق والاتلاف الذي تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي سببا لاهتمام مجلس الأمن وتدخله؟

إن التطورات الخطيرة التي تشهدها المنطقة تتطلب من مجلس الأمن الابتعاد عن موقف الحياد واتخاذ خطوات كفيلة بالحد من تمادي إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين. إذ ليس من المعقول أن يكون هناك حياد بين المعتدي والمعتدى عليه. وكيف يكون هناك حياد بين القاتل والضحية، وبين الاحتلال والاغتصاب، وبين المدافعين عن حقوقهم والمطالبين باستقلالهم؟

إن استمرار إسرائيل في اعتداءاتها المتكررة على الفلسطينيين وأراضيهم يعود إلى عدم التصدي لها من قبل المجتمع الدولي، والذي انعكس على عجز مجلس الأمن عن القيام بإجراء فعال لوضع حد للأعمال والممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال الإسرائيلي، مما خلق نوعا من الحصانة تتصرف إسرائيل من خلالها إلى قلب الموازين في المنطقة، وخلق حقائق استعمارية جديدة قبل أن تفكر في استئناف المفاوضات لوضع الحل النهائي بعد أن أدركت أن توقيت الحل النهائي لا يناسبها وأن مسيرة السلام والتسوية لا تحقق لها أطماعها التوسعية.

إن سياسة القتل والاغتيالات التي تنتهجها إسرائيل إنما تؤكد إرهاب الحكومة الإسرائيلية الحالية وتبرهن على استخفافها بحياة الإنسان وحقوقه وتشكل بوضوح خرقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إن مرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين عنها لا بد أن يحملوا المسؤولية وأن يلاحقوا بما اقترفوه من جرائم ضد الإنسان. وإن التقاعس عن ذلك سيؤدي إلى الاستمرار في هذه الجرائم.

إن احتلال بيت الشرق يعد مخالفة صريحة وواضحة لاتفاقات أوسلو التي تعهدت فيها إسرائيل بعدم التعرض للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. كما أن الإجراءات الإسرائيلية المبالغ فيها والمرتكزة على سياسة القوة ستكون نتائجها وخيمة ومدمرة ومريرة ولا تتيح فرصة للسلام، ولن تحقق الأمن، بل ستفضي بالأوضاع في المنطقة إلى حالة من الفوضى والدمار.

إن المملكة العربية السعودية، إذ تستنكر هذه الأعمال التعسفية واللاإنسانية، فإنها تحمل إسرائيل تبعات هذه الأعمال والتجاوزات. كما تدين بشدة التصعيد الخطير من جانب القوات الإسرائيلية الغاشمة ضد الشعب الفلسطيني وما تقوم به من غارات وقصف بالطائرات للأحياء المدنية،

واستخدام الأسلحة المختلفة في اغتيال الفلسطينيين، وكلها أساليب غير حضارية وغير إنسانية، وتعد انتهاكات للقرارات الدولية ذات الصلة والهادفة إلى إحلال السلام.

وفي هذا السياق، تناشد المملكة العربية السعودية جميع الدول المحبة للسلام ألا تدخر وسعا في إيقاف الاعتداءات والتجاوزات على حقوق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي سوف يسهم في تحقيق الأمن والسلام والعدل وتجنب ازدواجية المعايير. وتتطلع المملكة العربية السعودية إلى قيام مجلس الأمن بمسؤولياته الدولية وتفعيل دوره والوقوف بحزم ضد التجاوزات اللاإنسانية من قبل إسرائيل وتهميشها كل الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

من الواضح أن العنف الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة نشأ أساسا من الإحباط الناجم عن سنوات طويلة من الاحتلال والممارسات البشعة وغير الإنسانية لقوات الاحتلال الإسرائيلية، وعلى رأسها إقامة وتوسعة المستوطنات الإسرائيلية، وعدم رغبة إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها ومماطلتها في تنفيذ تعهداتها، وخروجها على كل اتفاق وتعهد. ولقد بات واضحا لمجلس الأمن، وللمجتمع الدولي كله، ما تقوم به إسرائيل من إبادة للشعب الفلسطيني لقواتها العاتية وانتهاجها سياسة اقتلاع أمل الفلسطينيين في أي تسوية يكونون طرفا فيها.

إن صور الإبادة لا تقع تحت حصر ولا تحتاج إلى إثبات. ركنها المادي واضح في عمليات الاغتيال والتدمير والجرف والحرق والاتلاف. وركنها المعنوي واضح في بناء أمن إسرائيل على استعباد الشعب الفلسطيني وحرمانه من الحياة الآمنة الكريمة وسلبه حقوقه المشروعة.

إن سياسة العقاب الجماعي، ولإغلاق الطرق والمعابر، ومصادرة الأراضي، وتقييد حركة الفلسطينيين وحرمانهم من العمل، وتجويعهم، والأثر المدمر على الاقتصاد الفلسطيني، وتزايد عمليات إرهاب السلطات الإسرائيلية، واغتيالها للفلسطينيين - كل ذلك وغيره، إنما يؤكد أبعاد المشكلة وطابعها الدولي ومسؤولية مجلس الأمن حيالها.

إن على مجلس الأمن مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية نحو الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. ويتعين على مجلس الأمن مواصلة الحفاظ على مسؤوليته الدائمة نحو القضية الفلسطينية إلى أن يتم حلها بطريقة مرضية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير القانون الدولي، وإلى أن تتحقق حقوق الشعب الفلسطيني تحقيقا كاملا.

لقد وضع مجلس الأمن منذ أمد بعيد الأساس اللازم لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، وهو قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وإذا كان مجلس الأمن قد تنحى عن تناول المشكلة الفلسطينية وترك الأمر للطرفين بمساعدة الوسطاء وإقرار مبادئ مدريد للتقدم بعملية السلام وتحقيق تسوية نهائية، فإن على مجلس الأمن بعد تدهور الأوضاع أن يتدخل، وأن يعمل على استعادة الأمن والسلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن من مهام مجلس الأمن الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

لقد شهدت عملية السلام صعوبات وتحديات من قبل. غير أن توقفها حاليا ، وتدهور الأوضاع بشكل خطير جدا، ينذر بأوخم العواقب والمضاعفات الدولية، مما يوجب تدخل مجلس الأمن، ومعالجة المشكلة بنظرة أدق، وأسلوب أعمق، والعمل على مساعدة الطرفين على حل الصراع، وإيفاد بعثة مراقبة تعمل على المساعدة في وضع حد للعنف وتهدئة الأوضاع، من أجل استئناف الحوار والعودة إلى مائدة المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الطيبة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل جيبوتي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم بكل حرارة سيدي الرئيس على تبوئكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، التي تجلت فيها بالفعل حنكتكم الدبلوماسية والسياسية. هل لي أن أعرب أيضا عن امتناننا لسلفكم السفير وانغ ينغفان، سفير الصين، لقيادته الفعالة خلال الشهر المنصرم.

إزاء الوعود المتكررة التي جرى النكوث بها، والاتفاقات السابقة التي لم تحترم، وكل الضمانات التي لم يتم الوفاء بها، تظل الحالة في الشرق الأوسط تستصرخنا لتقديم المساعدة العاجلة وهي تقترب من الاشتعال، بينما يظهر الفلسطينيون والإسرائيليون عزما متزايدا على تقديم ما يلزم من التضحيات في محاولة كل منهما لتحطيم إرادة الطرف الآخر. وقد توقفت جميع أشكال الاتصال، وأوشكت العلاقات أن تنعدم بين الفلسطينيين وإسرائيل، سلطة الاحتلال. وإن كان هنالك أي اتصال، فإنما يتم من خلال فوهة البندقية. فيا له من سيناريو مفزع، ويا له من بديل للفرح والمصافحات الحارة والآمال العظام المعقودة على إعلان مبادئ أوسلو في عام ١٩٩٣، وعلى المفاوضات اللاحقة العديدة، رغم الإطالة فيها وقلة ما حققته عما كان مأمولا .

إن ما نشهده اليوم هو حرب استنزاف، قد تتحول إلى حرب إقليمية إن لم يحدث تدخل فوري من جانب المجتمع الدولي. ولا يمكن أن يظل مجلس الأمن خارج الساحة. فأعمال العدوان الوحشية التي تداوم إسرائيل على ارتكابها، من دخول المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية ومهاجمتها في انتهاك صارخ للاتفاقات المبرمة، واستهداف مقر الشرطة الرئيسي ومراكز الشرطة والمرافق الحكومية والهياكل الأساسية وتدميرها، واحتلال رموز القومية الفلسطينية ذاتها، كلها تدلنا على إصرار دولة الاحتلال على إصابة المؤسسات الفلسطينية وسلطتها بالشلل من أجل إيجاد فراغ أمني.

وإصرار إسرائيل على أن يوقف الفلسطينيون إطلاق النيران دون أن تقدم شيئا ، ملموسا أو غير ملموس، في مقابل ذلك، يجعل رغبتها في تحقيق الأمن والسلام مثارا للسخرية. ولا يؤدي استعراض إسرائيل الوقح للقوة الطاغية إلا إلى تسليط الأضواء على الفارق الصارخ بين القوتين. فلدينا في جانب دولة نووية مزودة بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا في القوة الجوية والقذائف والدبابات، وبأسطول مبهر، ومخابرات حديثة للغاية. أما في الجانب الآخر، فلدينا صغار يقذفون الحجارة ورجال يحملون أبسط الأسلحة، لا دروع لديهم ولا مدفعية ولا أسطول ولا دفاعات جوية.

ومن الواضح أن الحملة العسكرية التي تشنها إسرائيل على هذا النطاق الواسع إنما يُقصد بها إجبار الفلسطينيين على الاستسلام والقبول بشروط يستحيل قبولها، وإلا فإنهم يواجهون الحصار طويل الأمد والطرد بل وشل حركة السلطة الفلسطينية.

كل شيء ممكن في ظل المناخ الراهن. وهذه السياسة، على أحسن الفروض، لا طائل من ورائها، أما على الأسوأ، فلا شيء سوى سياسة مضللة تغذي مشاعر الريبة والكراهية واليأس والغضب.

ذلك أن الاعتماد على التدابير القمعية وحدها، من وحشية وعقاب جماعي واغتيالات وتدمير وحرمان، بما في هذا فرض مطالب غير واقعية، لا يمكن أن يأتي لإسرائيل بأمن محسّن. إسرائيل، من حقها أن تنعم بالأمن وأن تعيش في سلام. ولكنها أوقعت نفسها للأسف في فخ حلقة مفرغة

من العنف لا تدع مجالا للدبلوماسية. وهذا تخبط سياسي خطير يستدعي منها إعادة التفكير بشكل جدي.

أما الآثار الاقتصادية للحصار الإسرائيلي المفروض منذ عام تقريبا على الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة فمثيرة للفزع، بما تحدثه من تزايد في البطالة وهبوط في الدخول، بينما يجابه الشعب قيودا على الحركة لعلها، وفقا لدراسة أصدرتها الأمم المتحدة لتوها، أقسى قيود فرضت على السكان الفلسطينيين والأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧. وتترتب علي القيود المفروضة على الحركة من وإلى المناطق الفلسطينية وفيما بين المدن والقرى عواقب وخيمة بالنسبة لجميع أنشطة السكان الاقتصادية ومعيشتهم.

أما الادعاء الأجوف بأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط فسرعان ما يتحول إلى أسطورة. فما لا يُتصور أن تكون الدولة التي تزعم أنها تحترم القيم والمعايير العالمية هي في الوقت ذاته التي تأخذ في سياستها بالممارسات القاسية التمييزية ضد الفلسطينيين، وتطبق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالفلسطينيين على أنها خيار وليست كما نعرفها حقا غير قابل للتصرف. لذلك فإن انعدام أي أساس قانوني أو أخلاقي لاستمرار استعمارها للشعب الفلسطيني في هذا العصر والأوان، وما يصحبه من النمو الخارق في المستوطنات غير المشروعة، يُخرج إسرائيل عن نطاق المعايير الديمقراطية والأخلاقية التي أعلنت أنها محور تأسيسها واستمرار بقائها. فلا يمكن لإسرائيل أن تحتفظ بمجموعة من المبادئ الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان لمواطنيها، دون أن تطبق أيا منها على الإطلاق على السكان الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها. وأقل ما يمكن قوله في هذا الشأن إنه زيف مكشوف.

إننا ندين جميع أعمال العنف وجرائم القتل الموجهة إلى السكان المدنيين الأبرياء من كلا الجانبين. واهتمامنا، كما نعلم جميعا ، موجه إلى الحالة المتفاقمة يوما بعد يوم وفقا للتقارير. ونميل إلى التركيز على الروايات الحالية المثيرة للقلق، ناسين في كثير من الأحيان أن هذا ليس إلا أثرا جديدا من الآثار الجانبية لمشكلة باقية متشعبة الجذور وأكبر حجما بكثير، هي الاحتلال – لعله أحد أطول فترات الاحتلال الأجنبي لشعب من الشعوب، إن لم يكن أطولها، في التاريخ الحديث.

وقد شجب المجتمع الدولي ومجلس الأمن منذ وقت طويل احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية طيلة ٣٤ عاما بوصفه احتلالا غير مشروع وعقبة خطيرة أمام إقرار سلام شامل وعادل ودائم. غير أن إسرائيل، في تجاهل كامل للمطالبات الدولية المتكررة، تتبع بنشاط سياسة إنشاء مستوطنات توسعية غير مشروعة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. وهذه الأراضي تتخللها الآن بكثرة مستوطنات إسرائيلية. وقد تبلقنت هذه الأراضي إلى حوالي خمسين "بانتوستانا" تحيط بها إسرائيل بصورة تامة وهي منفصلة دون تواصل أرضي وبلا حدود وبلا مجال جوي. ويجري الانتقال من بانتوستان إلى آخر عبر نقاط تفتيش إسرائيلية. والسؤال هو هل ستفكر إسرائيل على الإطلاق في تفكيك هذه المستوطنات غير الشرعية والتنازل عنها لكي تمهد الطريق لسلام دائم مع الفلسطينيين؟

وكما هو متوقع، أعلن رئيس وزراء إسرائيل الحالي، في حديث في شهر نيسان/أبريل الماضي، أن إزالة المستوطنات اليهودية أمر غير وارد، مدعيا أنها تشكل "عمقا استراتيجيا ضروريا لحماية وجود إسرائيل". وفي حديث آخر في نفس الشهر، قال إنه كان "مستعدا لقبول إنشاء دولة فلسطينية على ٤٢ في المائة من الضفة الغربية".

إذن، في إطار هذه التوقعات المقيتة التي يضاعفها فشل عملية السلام والحصار الذي يجعل الحياة غير محتملة،

كانت الاضطرابات الحالية الواسعة النطاق متوقعة. والآن، يسود تصعيد للغضب والمرارة. وكلما زادت إسرائيل من استخدام القوة المفرطة للقمع والتدمير والغزو، أصبحت الاستجابة الفلسطينية أكثر تطرفا. ولا نرى نهاية سريعة في ظل هذا السيناريو. ولا بديل إلا التدمير المتبادل المؤكد.

وفي ضوء هذه الحالة المتفجرة يجب أن يكون المجلس فعالا، ويجب أن يتخذ، وفقا لولايته بمقتضى الميثاق والقرارات ذات الصلة، الخطوات اللازمة لتخفيف حدة العنف الذي سبق أن أودى بمئات الأرواح وتسبب في آلاف الإصابات والتدمير الطائش. ومن بين التدابير الفورية التي نرى أنها ملحة: الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية، بما فيها الاستفزاز والاغتيال والتدمير، وإلى رفع الحصار؛ ومطالبة إسرائيل بتسليم بيت الشرق والمكاتب الفلسطينية الأخرى في القدس وحولها؛ والحث على الاستئناف الفوري لمحادثات السلام؛ والموافقة على إنشاء آلية رصد للإشراف على تنفيذ الاقتراحات الواردة في تقرير لجنة ميتشل؛ ومطالبة إسرائيل برفع الضغط الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإفراج عن مئات ملايين الدولارات من الأموال الضريبية المستحقة الدفع للسلطة الفلسطينية.

وأخيرا، مطلوب من المجلس أن يمتثل للميثاق ويمارس مسؤوليته بمقتضاه، بإنهاء الاحتلال، وهو السبب الأصلي للفوضى والمعاناة الدائمتين. ويجب أن يلتزم كذلك بإعادة الكرامة والاحترام والسيادة للشعب الفلسطيني. فالشعب الفلسطيني مثله مثل جميع الشعوب الأخرى في كل مكان، له الحق في العيش في سلام وفي وجود آمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميتلاند (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأود، باسم حركة عدم الانحياز، أن أعرب عن خالص تقديرنا لكم لعقد هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن. إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، تدهورت بدرجة رهيبة منذ إجراء المناقشة المفتوحة الأخيرة لدرجة أنه أصبح من الضروري للمجلس، بوصفه الوصي على السلم والأمن الدوليين، أن يقيِّم جهوده من جديد لجلب السلام إلى هذه المنطقة.

واحتلال بيت الشرق وغيره من رموز الهوية الوطنية الفلسطينية يشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الرسمية التي قطعتها إسرائيل في إطار عملية أوسلو. وتعهد إسرائيل باحترام حرمة المؤسسات الفلسطينية الرسمية كان أحد الدعائم الأساسية لبناء عملية السلام التالية. والإجراءات الاستفزازية التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا تهدد نفس الأساس الذي انخرط بموجبه الطرفان في بحثهما عن السلام طيلة السنوات الثماني الماضية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى أن الأمم المتحدة لا تزال مسؤولة بصفة دائمة عن القضية الفلسطينية إلى أن تحسم بفعالية من جميع جوانبها. وواجب مجلس الأمن أن يكفل أن يرفرف العلم الفلسطيني مرة أخرى فوق القدس الشرقية.

وقد استرعت حركة عدم الانحياز الانتباه مرارا وتكرارا إلى المستويات العالية بدرجة خطيرة للإحباط والعنف اللذين تتسبب فيهما سياسات إسرائيل المتعلقة بالإغلاق والحصار والقيود التي تفرضها على حركة الأفراد والسلع والموارد. ولا يزال المدنيون الفلسطينيون ممنوعين من الوصول إلى أماكن عملهم أو عبادتهم. ولا تزال الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور نظرا لمنع المؤن الضرورية

والأرصدة اللازمة للخدمات الأساسية. ويعلم أعضاء هذا المجلس تمام العلم أن اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تحظر بوضوح العقاب الجماعي للمدنيين.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى مطالبتها إسرائيل بأن تحترم القانون الإنساني الدولي وبأن تكف عن أعمال العدوان المسلح التي ترتكبها ضد المدنيين من سكان فلسطين. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) يطالب إسرائيل بالامتثال بدقة لالتزاماها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. والحالة الراهنة تستلزم انعقاد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية من جديد بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وهو ما طالبت به الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

لقد أكدت حركة عدم الانحياز منذ وقت طويل أن قضية فلسطين تشكل جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وحصول الشعب الفلسطيني على حقه المشروع في تقرير مصيره وفي دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، أمر حيوي بالنسبة لإرساء سلام شامل ومستدام في الشرق الأوسط. كما أن مبدأ الأرض مقابل السلام، الموضح في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، لا يزال صالحا اليوم.

وتعتقد الحركة أن المفاوضات السلمية هي السبيل الوحيد لضمان السلم والأمن والاستقرار على نحو دائم في المنطقة. ونحث الطرفين على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة وقف الأعمال القتالية ولاستعادة الهدوء، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الثقة المتبادلة من جديد.

والإطار اللازم لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين موجود بالفعل في شكل المقترحات الأردنية - المصرية، وتوصيات تقرير ميتشل والتفاهم بشأن وقف إطلاق النار الذي تولت الولايات المتحدة تيسيره. وما نفتقده هو وجود متعدد الجنسيات وذو مصداقية في الميدان لرصد وقف إطلاق النار في أي مكان قد يدعو إليه الطرفان، ولكي يكون رمزا واضحا لحرص المجتمع الدولي على سلامة أبناء الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي وحقوق الإنسان الخاصة بهم.

ولا بد لمجلس الأمن أن يبدي التزامه بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالعمل على جناح السرعة من أجل إنشاء آلية مراقبة متعددة الجنسيات وموثوقة للتحقق من تنفيذ الاتفاقات. إن مصير شعبي فلسطين وإسرائيل ينبغي ألا يترك بعد الآن في أيدي المتطرفين في كل من الجانبين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (إيران) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تهانينا لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونحن على ثقة تامة بأن المجلس تحت قيادتكم الحكيمة، سيحرز تقدما في معالجة المسائل المدرجة في جدول أعماله. كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة وفي حينها لمجلس الأمن في هذا الوقت العصيب بالنسبة للشعب الفلسطيني.

وأود أن أعرب عن القلق العميق لشعب وحكومة إيران إزاء استمرار النظام الإسرائيلي في تصعيد ممارسات القمع غير الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني. فالنظام الإسرائيلي الذي يواصل حملته الدموية وسياسته العدوانية والعنصرية ضد الفلسطينيين العزل، يستخدم إجراءات أشد قسوة. إن الهجوم على بيت الشرق والاستيلاء عليه، إلى جانب المكاتب الفلسطينية الأخرى في مدينة القدس

الشريف، إنما يتمشى مع السياسة الإسرائيلية الجائرة لإنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية وتشويه الطابع الإسلامي للمدينة. وعليه، فإن هذا الهجوم يمت بصلة مباشرة للمسألة الحساسة المتمثلة في وضع القدس الشريف ولا بد للمجتمع الدولي، بما في ذلك العالم الإسلامي، أن يتصدى لها.

إن الحملة الإسرائيلية الرامية لاغتيال الفلسطينيين على أساس قائمة للاغتيالات، إنما تشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية للعدالة الطبيعية وأحكام القانون الإنساني الدولي. وإن أفعال القيادة الإسرائيلية وأقوالها توضح الآن تماما أن الاغتيالات قد أصبحت جزءا من سياسة النظام. وهذا يرقى إلى أعمال الإرهاب المنظم من جانب الحكومة، وعلى المجتمع الدولي ألا يغض الطرف عنها.

وعلاوة على ذلك، فإن توغل القوات الإسرائيلية المدججة بالسلاح في المناطق الفلسطينية يشكل عملا آخر من الأعمال الإجرامية الخرقاء التي ترتكبها حكومة مدججة بالسلاح ضد سكان عزل. وإن الدمار والخسارة في الأرواح الفلسطينية نتيجة لأعمال التوغل هذه إنما يزيد من تفاقم محنة الفلسطينيين ويزيد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة برمتها.

والأعمال الإجرامية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي إنما تكشف بشكل أكبر عن طبيعته الحقيقية وتفضح زيف الادعاء الإسرائيلي بالنوايا السلمية أو الرغبة في التعايش السلمي مع المسلمين والمسيحيين في المنطقة. إن جرائم إسرائيل المتكررة وأسلوبها الأخرق تناقض تماما كل المزاعم الصاخبة الجوفاء بالسعي إلى السلام. وهذا النظام هو السبب الأساسي للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

إن الاحتلال هو أصل الصراع الفلسطيني وحالة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وقد أوضحت التطورات المروعة التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية بجلاء أنه إذا لم تعالج الأسباب الأساسية للصراع بصورة ناجعة، لا يمكن أن تنحسر الأزمة بأي حال من الأحوال. وفيما يتعلق بالنوايا الفعلية للنظام الإسرائيلي، فمن المهم أن نلاحظ أن الإسرائيليين ما زالوا يرفضون أي دعوة لتجميد أنشطة بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولا عجب، أن يواصل الإسرائيليون نشاط الاستيطان اليهودي خلال التسعينات، الأمر الذي لا يتناقض مع مبادئ وأعراف القانون الدولي فحسب، بل يقوض روح ونص الاتفاقات التي قاموا بتوقيعها مع الفلسطينيين. وأن الزيادة الكبيرة في عدد السكان وفي مساحة المناطق التي أقيمت عليها المستوطنات اليهودية غير القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الثماني الماضية لتقف دليلا على أن الإسرائيليين لم يكونوا جادين أبدا إزاء ما يسمى بمبدأ الأرض مقابل السلام. وبعبارة أخرى، فمن الواضح أنهم يواصلون استعمار الأراضي التي يتفاوضون ظاهريا على الانسحاب منها.

وينبغي ألا يكون هناك أدنى شك في أن استمرار الاحتلال دون أن تلوح له نهاية في الأفق قد أدى إلى الإحباط، وبالتالي إلى الانتفاضة الفلسطينية الحالية. وبدون وضع حد للسياسة الصهيونية القائمة على احتلال أراضي الغير، لا يمكن أن تنتهي الأزمة في الشرق الأوسط. وبما أن جميع الشعوب لها الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي، فينبغي أن يعترف بنفس هذا الحق للشعب الفلسطيني اعترافا كاملا، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الملائمة في هذا الاتجاه.

وفي مواجهة المزيد من الإجراءات القمعية والتعسفية التي يتبعها الإسرائيليون وازدرائهم السافر لإرادة المجتمع الدولي كما تجسدها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، نعتقد أن مجلس الأمن، الآن وأكثر من أي وقت مضى، أن

يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ التدابير اللازمة لمعالجة الوضع في فلسطين المحتلة، وبالتالي تجنب العواقب الوخيمة التي لا يمكن التنبؤ بها والتي قد تقود المنطقة برمتها إلى الخراب وإراقة الدماء.

إن الأحداث الأخيرة تدل على ضرورة قيام مجلس الأمن بتشكيل قوة دولية للتدخل والحماية والمراقبة، بهدف حماية المدنيين الفلسطينيين العزل من الوحشية المتزايدة التي يلاقونها على أيدي الإسرائيليين. وأن حق النقض الذي استخدم في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي ضد مشروع قرار يفوض بإنشاء قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة على هذا النحو، قد أضر بالوضع المتفجر في المنطقة. إن وجود مثل هذه القوة على أرض الواقع كان يمكن أن يساعد على تلافي وقوع المزيد من العنف وإراقة الدماء وإنقاذ العديد من الأرواح الغالية.

وعلاوة على ذلك، فإن النهج العنيف الذي يتبعه الجيش الإسرائيلي، مثل الاغتيالات التي تستهدف أشخاصا بعينهم، والتوغل المسلح، والعقوبات الجماعية، بما في ذلك تشديد الحصار وإغلاق المناطق الفلسطينية، واللجوء إلى استخدام الأسلحة الثقيلة ضد الفلسطينيين، والتي ترقى إلى جرائم الحرب، لا يمكن أن تفلت من العقاب. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر النداء الذي وجهه زعماء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في الدوحة، بدعوة مجلس الأمن إلى إنشاء هيئة دولية لتقصي الحقائق فيما يتعلق بالمجازر التي ارتكبتها إسرائيل، وأن يشكل محكمة جنائية دولية وفقا للقانون الدولي لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا تلك المجازر الوحشية.

وفضلا عن ذلك، فإن المشاهد العنيفة التي تنقلها وسائط الإعلام إلى غرف المشاهدين في مختلف أنحاء العالم، والتي تصور الدبابات والناقلات المدرعة والمروحيات الحربية في مواجهة راشقي الحجارة في الأراضي المحتلة، إنما تشير إلى أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي ليفكر في إمكانية حرمان قوة الاحتلال من الوصول إلى مصادر التسليح والعتاد الحربي.

لم يشهد التاريخ من قبل قيام قوة استعمارية بإرهاب شعب للخضوع إلى الأبد. وهنا يبرز السؤال الأساسي عما إذا كان المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، قادرا على الوفاء بمسؤوليته في الحد من إهدار دماء وأرواح الفلسطينيين وويلات التشريد والآلام التي يعانون منها قبل أن يتم ردع المحتلين والمعتدين وقبل أن تتحقق عودة الحقوق الأساسية للفلسطينيين في تقرير مصيرهم في أرضهم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نشعر دائما بالتشجيع لرؤية بلدكم العظيم، السيد الرئيس، رائدا الجهود الدولية لتدعيم قضية السلام والأمن، سواء كان ذلك في فلسطين أو في أماكن أخرى من العالم. وعندما أتحدث بصفتي الشخصية، ينبغي لي أن أذكر أنني أشعر دائما بالارتياح لرؤيتكم تقومون بأداء وظيفتكم بطريقة جادة للغاية – إنكم تترأسون هذه الجلسة بنهج بناء جدا – الأمر الذي يعبر عن التزام بلدكم بتسهيل حل المشاكل من قبيل مشكلة فلسطين.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على السيد وانغ ينغفان سفير جمهورية الصين الشعبية لإدارته الفعالة والبناءة جدا لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

لقد انقضت خمسة أشهر منذ أن ناقشنا آخر مرة الحالة في فلسطين في جلسة عامة في هذه القاعة. ولقد انقضت عشرة أشهر منذ أن اتخذت هذه الهيئة قرارا بشأن المسألة المعروضة علينا. وأثناء تلك الفترة، شاهدنا الحالة تتدهور في الأراضي المحتلة يوما تلو الآخر. والأوضاع التي كانت منذرة بالخطر على أرض الواقع باتت متفجرة. وتصاعد العنف واقترن بتكثيف التدابير القمعية ضد الشعب الفلسطيني.

وبالنسبة للمجتمع الدولي يكاد الوقت أن ينقضي وتكاد الخيارات تتلاشى. وتنعقد هذه الجلسة في اللحظة الملائمة. ولكن السؤال هو: ماذا نتوقع من هذه الجلسة؟ أين نذهب من هنا؟ هل سيُحدث قرار آخر أي فرق؟ هل نفذ مجلس الأمن قراراته السابقة؟ وما هو مصير القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؟ وهل المجلس على استعداد ليقوم بصورة حقيقية بالدور المخول له بموجب الميثاق؟

وبصدد البحث عن إجابات على تلك الأسئلة، لا نهاية للمأساة الجارية في فلسطين. ففي الـ ١٥ يوما الماضية فقط فُقدت حياة الكثيرين من الأبرياء. وانتُهكت رموز السيادة والدولة الفلسطينية انتهاكا صارخا وتم الاستيلاء عليها. وفي تجاهل مطلق لجميع القواعد الإنسانية والقانونية، جرى التهديد بالقيام بالمزيد من عمليات الاغتيال المستهدف. هذه الأساليب هي في الحقيقة أساليب نمطية لجميع تلك الأوضاع حيث يعيش الشعب تحت الاحتلال الأجنبي ويُحرم ليس فحسب من حقوقه غير القابلة للتصرف بل يخضع أيضا للقمع والإجبار بالقوة العسكرية. وبينما التصرفات الاستفزازية والقمعية تتضاعف، توصم أية محاولة للمقاومة بأنها إرهاب.

وبينما يكافح شعب مقهور من أجل حقوقه، تُبذل الجهود لوصف كفاحه العادل بأنه إرهاب - هذه هي الحكاية التي استمعنا إليها من قبل. ولكن عندما تستخدم الدول المحتلة القوة الهائلة والعنف لحرمان شعب من حقوقه غير القابلة للتصرف وترتكب إرهاب الدولة، فإن العالم يراقب ذلك في صمت. ما هو الاسم الآخر الذي يمكن إطلاقه على قمع الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي؟ كيف نستطيع أن ننكر الشرعية وعظمة كفاح الشعوب المقهورة من أجل الحرية وضد الظلم؟

نحن نعلم جميعا أن النيران في فلسطين تحمل في طياتها إمكانات ابتلاع المنطقة بأسرها. كما أن الأثر النفسي للإكراه بالعنف يبلغ مدى أبعد من ذلك بكثير، ولقد أثبت الكفاح من أجل الحرية أن القمع لا يؤدي إلا إلى تشديد عزم المقهورين. لقد علمنا التاريخ أن السلام لا يمكن إقراره بالإخضاع. بل لا يمكن تحقيقه إلا بإقرار الحق المشروع وغير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولا تستطيع أي محاولة أن تسحق إرادة شعب، سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر، يكافح في ظل أوضاع كهذه ضد الاحتلال والقمع.

ويقتضي الوضع المتفجر في فلسطين اتخاذ تدابير عاجلة. ولا بد أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات فورية ليس فحسب لتسهيل استئناف عملية السلام بل أيضا للقيام على الفور بإنهاء العنف والقسوة والإكراه في الأراضي المحتلة. وتشكل هذه التدابير الاستفزازية انتهاكا خطيرا لاتفاق أوسلو للسلام. وتتناقض أيضا مع الضمانات المعطاة لرعاة السلام في الشرق الأوسط في سنة ١٩٩٣ بعدم إعاقة أنشطة المؤسسات الفلسطينية.

ولن يكون بالمستطاع إقرار سلام دائم بإلزام الطرف الأضعف باتفاقات والسماح للطرف الأقوى بإطلاق حريته في التصرف. ومن شأن استخدام القوة على نحو غير متناسب ضد الشعب الفلسطيني واستمرار أنشطة الاستيطان بلا هوادة أن يقوضا احتمالات السلام. وتقتضي الحالة

الراهنة في فلسطين تدخل المجتمع الدولي على نحو نشط لعكس هذا الاتجاه الخطير والإشراف على تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها والاتفاقات التي تم التوقيع عليها.

وباكستان، على غرار ما درجت عليه بالنسبة لشعوب أخرى تحت الاحتلال الأجنبي، دأبت على التأييد التام للكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف. ونؤكد من جديد تضامننا معه. ونحترم ونقدر رغباته، المنصوص عليها في مشروع القرار المعروض على هذا المجلس. ونؤيد التنفيذ الكامل لتوصيات تقرير ميتشل. ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يقوم بنشر قوة مراقبين للحماية تابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ومن شأن تدبير كهذا أن يساعد في تهدئة الحالة ويسهل استئناف عملية السلام. ولا بد أن يكفل المجتمع الدولي الاحترام التام لاتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة.

والمركز القانوني للقدس الشريف ما زال أمرا رئيسيا لأي حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي. ولا يمكن إحلال سلام دائم في المنطقة بدون إعمال الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ومن بينها حقه في إنشاء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، وكذلك حقه في السيادة الكاملة على الحرم الشريف.

تتذكرون، سيدي الرئيس، أننا كنا في نفس هذا الوقت من العام الماضي، على وشك تحقيق حلم السلام في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن عملية السلام حادت عن مسارها، فإننا يجب ألا نفقد الأمل أو الإرادة لإعادتها إلى مسارها. المطلوب إرادة سياسية بدلا من الانتهازية السياسية، والتنفيذ الكامل وليس الانتقائي لقرارات مجلس الأمن وإجراءات متضافرة بدلا من النقاش الأجوف.

لقد شهدنا نهاية قرن وبداية قرن جديد. ومن سوء الحظ أن بعض فصول القرن الماضي التي كتبت بدماء ناس أبرياء لم تغلق بعد. وقد آن الأوان ليقوم المجتمع الدولي بتمكين المجلس من الاضطلاع بالتزاماته الأخلاقية والقانونية طبقا للميثاق. وعلى الذين يملكون القدرة والمسؤولية للحفاظ على السلم أن يعملوا الآن لإحياء عملية المفاوضات وأمل السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل البحرين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤس بلادكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. ولا يفوتني أن أعرب عن التقدير لسلفكم، سعادة سفير الصين، وأنوه برئاسته لأعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي. وأود أن أبين أن وفد بلادي يشارك ويؤيد الكلمة التي ألقاها سفير السودان بالنيابة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة. ويسرني أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العاجلة بسبب الأوضاع المتردية على أرض فلسطين، هذه الأوضاع المهددة للسلم والأمن الدوليين، التي هي من صميم مسؤوليات هذا المجلس.

إن الأحداث الدامية في الأرض الفلسطينية المحتلة قارب دخولها العام الثاني، بينما الأوضاع تزداد سوءا وتدهورا بسبب سياسات القمع والتصعيد الإسرائيلية الخطيرة التي تنتهجها حكومة إسرائيل الحالية، حيث يبدو واضحا وجليا أن قادة إسرائيل يعملون على جر المنطقة في مترلق خطيرا لا تحمد عقباه.

إننا في هذه الجلسة لا نود الحديث عن جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، بما في

ذلك قتل الأطفال الرضع، أو سياسات هدم البيوت وحرق الحقول وتدمير البيئة، أو حصار المناطق الفلسطينية لتجويع أهلها، واستهداف مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

أقول إننا اليوم لسنا بصدد مناقشة كل هذه السياسات الإسرائيلية العدوانية لأنها واضحة للعيان من خلال المشاهد المروعة التي تتناقلها وسائل الإعلام المختلفة يوميا، ونشاهدها صباحا ومساء. حتى أن الجميع اعتادوا على رؤية الأطفال والرضع الفلسطينيين وهم أشلاء نتيجة للإرهاب الإسرائيلي المتواصل ضد المدنيين الفلسطينيين العزل. إن هذه الممارسات الإسرائيلية العدوانية غير الشرعية لا يمكن للمجتمع الدولي السكوت عنها، وهي تعكس سياسة منهجية مبنية على القضاء على كل الاتفاقيات التي أبرمتها إسرائيل مع الجانب الفلسطيني منذ مؤتمر مدريد ومحاولات لنقض تعهداتها والتنصل من التزاماتها.

لقد كرس هذا المجلس جهودا جادة للبحث في مسألة توفير حماية المدنيين في التراعات المسلحة، بصورة عامة، في جميع أنحاء العالم. وأفرد لها جلسات خاصة لا نزال جميعا نتذكرها ونتذكر الكلمات التي ألقيت بصددها. ونحن اليوم أمام حالة خاصة بل حالة خطيرة تتطلب من المجتمع الدولي ومن مجلس الأمن بالذات أن يضطلع بدوره الرئيسي الذي كلفه به ميثاق الأمم المتحدة، وهو بكل بساطة حفظ السلم والأمن الدوليين. ونأمل في هذا الخصوص أن يقوم المجلس بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات وفقا للمادة الرابعة والعشرين من الميثاق، وأن يتخذ بالتالي التدابير اللازمة لقيامه بدوره، كما أشارت إلى ذلك أيضا المادتان الحادية والأربعون والثانية والأربعون من الميثاق.

لا نتوقع من مجلس الأمن أن يقوم بمعجزة. نريده فقط أن يكون حكما عادلا في هذا الصراع. نريده أن يضطلع بدوره الذي نص عليه الميثاق، كي يسجل التاريخ له أنه جهاز محايد ويملك المصداقية ويقوم بمهامه على أكمل وجه ودون اتباع سياسات الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة. إننا نأمل أن يستعيد المجلس مصداقيته ويضطلع بدوره وينهض من حالة التردد التي يمر بها منذ سنوات ليست بقليلة، باعتبار أن مجلس الأمن هو بكل بساطة، صاحب القرارين الشهيرين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) المتعلقين بالوضع في الشرق الأوسط، والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة. ويتعين عليه العمل على ضمان تنفيذهما تنفيذا كاملا. ولا يمكن إعادة وتفعيل عملية السلام التي قضت عليها سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية دون تنفيذ هذين القرارين الهامين ومبدأ الأرض مقابل السلام والتمسك بمرجعية مؤتمر مدريد.

أخيرا، لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن مشكلة فلسطين ليست مجرد مشكلة حقوق إنسان وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها، إنها مشكلة احتلال لأرض شعب بالقوة وتهديد للسلم والأمن الدوليين. لذلك نتطلع إلى أن يعتمد المجلس قرارا يتم بموجبه توفير الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني أولا فهذا المطلب أضحى مطلبا دوليا حظي بالإجماع بعد دعم مجموعة الدول الثماني له في اجتماعها الأخير الذي عقد بمدينة جنوه الإيطالية في أواخر الشهر المنصرم. ونأمل أن يترجم هذا المطلب الدولي إلى قرار يصدر عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، يوقف بموجبه حمام الدم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن يعمل المجلس ثانيا على إنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، وطالت من جرائه معاناة الفلسطينيين.

إننا ننتظر من هذا المجلس أن يتخذ خطوات عملية وملموسة لاحتواء الموقف المتفجر في منطقتنا، لا أن يكون في وضع يتحول بموجبه إلى مجرد منبر حر للخطب السياسية. فالشعب الفلسطيني سيستمر في نضاله ومقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى أن يسترد حقوقه الثابتة في تقرير

مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف – وكما يحلو للرئيس ياسر عرفات، ونحن معه، في الترديد: وعاصمتها القدس الشريف.

لذا نتوجه من على هذا المنبر بنداء عاجل إلى مجلس الأمن وإلى راعيي عملية السلام وإلى المجتمع الدولي لسرعة التدخل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية العدوانية والإجراءات التعسفية غير الشرعية التي تتناقض مع كافة الأعراف والمواثيق الدولية، والعمل على تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتأمين إعادة المراكز الفلسطينية في القدس إلى وضعها السابق لتستمر في أداء دورها المتفق عليه في إطار عملية السلام وبالتالي لإعادة عملية السلام إلى مسارها الطبيعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البحرين على عباراته التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي على قائمتي هو السفير برونو رودريغويز باريّا، الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغويز باريّا (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أهنئكم بحرارة سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وإنني واثق من أن أعمال المجلس سيضطلع بها تحت قيادتكم القديرة بأسلوب بنَّاء وكفؤ. وأود اغتنام هذه الفرصة لتهنئة سلفكم، السفير وانغ ينغفان، مندوب جمهورية الصين الشعبية الدائم لدى الأمم المتحدة، على الطريقة النموذجية التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

وإنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين على إعطائي الفرصة بصفتي الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للاشتراك في هذا النقاش الهام بشأن التصعيد الخطير للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

اللجنة يعتريها قلق بالغ من التصعيد الكبير الأخير للتوترات والعنف في القدس الشرقية وحولها وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة. ومما شاهدناه في الأيام الأخيرة الماضية يبدو أن إسرائيل لا تنوي الالتزام بالاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني وأنها عقدت العزم على القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية بالكامل. وتشمل آخر الأحداث وأكثرها إثارة للدهشة الاستيلاء على بيت الشرق ومؤسسات فلسطينية أخرى في القدس الشرقية و أبو ديس.

إن رفع العلم الإسرائيلي بابتهاج المنتصرين فوق سطح هذه المؤسسة الفلسطينية، إلى جانب كونه استفزازاً سافرا، يشكل نموذجا حيا لهذه السياسة. وبعد ثلاثة أيام، وفي عملية هجومية مكثفة شملت الدبابات وعربات نقل الجنود المدرعة والجرافات، تدعمها طائرات الهليكوبتر المسلحة، غزت قوات الدفاع الإسرائيلية مدينة جنين في الضفة الغربية. ومن الواضح أنها تستعد الآن لفعل نفس الشيء في بيت جالا وبيت لحم — وكلها مناطق مندرجة تحت الفئة ''ألف'' الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة.

وما زالت إسرائيل تستخدم أسلحة متطورة مثل القذائف وطائرات الهليكوبتر المسلحة في أعمال القتل بلا محاكمة لناشطين فلسطينيين مشتبه فيهم. وارتفع الآن عدد القتلى إلى أكثر من ٧٠٠ شخص، حوالي ٥٥٠ منهم فلسطينيون. إن الاقتصاد الفلسطيني تحطم، ويجري تقويض الهياكل الأساسية للأرض الفلسطينية المحتلة بدرجة أكبر.

وما نسمعه كعذر لذلك، ومن الواضح أنه غير مقبول، هو أن هذه التدابير تتخذ رداً على العنف المستمر من

جانب الفلسطينيين، بما في ذلك عمليات التفجير الانتحارية في المدن الإسرائيلية. وكنا بالطبع قد عارضنا بشدة أية أعمال تنجم عنها خسائر في الأرواح، إسرائيلية كانت أم فلسطينية. وبعد ٣٤ عاما من الاحتلال ودون فرصة في مستقبل أفضل، ومع تبدد الوعود بتسوية سلمية، وجد الشعب الفلسطيني نفسه أعزل تماما وخاضعاً لأعمال تعسفية غاشمة من الجيش الإسرائيلي.

فقبل شهرين فقط قدمت لجنة ميتشل توصيات بدت وكأنها توفر مخرجا من الطريق المسدود. إلا أن المطالبة غير الواقعية بوقف كل العنف قبل بدء فترة تهدئة الوضع واستئناف المفاوضات أفضت بنا إلى الحالة الحرجة الراهنة. وتثبت انتهاكات إسرائيل الأخيرة هذه للقانون الدولي ولأحكام اتفاقاتها مع الجانب الفلسطيني المرة تلو الأخرى بأنها عاجزة عن اعتناق المبدأ الأساسي "الأرض مقابل السلام" بشكل كامل لا غموض فيه وعن تطبيق الالتزامات والواجبات التي تعهدت بها في مدريد وأوسلو بشكل عملي.

وما فتئنا نناقش منذ فترة سبل مساعدة الطرفين على الخروج من دوامة الأزمة الحالية. ومن الواضح أن الجانبين - اللذين تركناهما وحدهما فترة طويلة جدا - لا يستطيعان الآن إحراز تقدم ملحوظ. إنهما بحاجة لمساعدة المجتمع الدولي وهذا المجلس، الذي أنيطت به المسؤولية الرئيسية في مجال السلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من أن كل العناصر قائمة فإن المجلس أخفق بمناسبات عديدة في اتخاذ أي إجراءات ملموسة. ونحن نرى أنه ينبغي تنفيذ تقرير لجنة ميتشل وتوصياته بالكامل. وينبغي وضع إطار عمل لتنفيذها في غضون فترة زمنية معقولة وفي ظل رصد دولي لامتثال كلا الطرفين. وينبغي إحياء المفاوضات بشأن الأمن وكذلك بشأن مسائل الوضع المؤقت والدائم، بوصفها أمراً ذا أهمية ملحة. وترى اللجنة أن اتفاق الوضع النهائي، الذي طال انتظاره، ينبغي أخيرا التوصل إليه على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبمجرد أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة لها حدود مضمونة وآمنة، سيكون هناك سلام وسيتمكن الشعبان المتجاوران، الإسرائيلي والفلسطيني، من التمتع بالأمن والرخاء، ومن الشروع في بناء علاقتهما من أجل المستقبل.

منذ أكثر من ربع قرن دأبت لجنتنا على تأكيد أن جوهر المشكلة هو استمرار احتلال إسرائيل غير القانوني للأرض الفلسطينية. واليوم نطالب حكومة إسرائيل مرة أخرى باحترام مبادئ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩، والالتزام بها وبأحكام جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

لقد سجلت اللجنة مرارا وتكرار موقفها فيما يخص الحالة على أرض الواقع والتهديد الذي تفرضه على السلم والأمن الدوليين، وفيما يخص التوقف في مفاوضات السلام، وتدهور الحالة الإنسانية وحالة الاقتصاد الفلسطيني التي يرثى لها. وأود أن أختتم بياني بحث أعضاء المجلس على مواجهة التحديات المنتظرة والتقدم بسرعة بخطوات ملموسة حاسمة تستهدف معالجة الأزمة الحالية في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ملاحظاته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد محمد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أقدم لسيادتكم تهانئنا

الخالصة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، معربين عن أملنا في أن تتميز رئاستكم باتخاذ المجلس خطوات عملية تفتح نافذة الأمل لشعوب المنطقة في عودة الحوار والتعايش وترجيح منطق السلام والتعاون على منطق المواجهة وحب الانتقام.

كما أود أن أعبر لسيادتكم عن شكر وفد بلادي لتفضلكم بالاستجابة لدعوة الدول الإسلامية لاجتماع طارئ لمجلس الأمن من أجل تدارس الوضع المأساوي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية.

وأخيرا، لا يفوتني أن أهنئ سلفكم، سعادة السفير الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية على الحكمة والتبصر اللذين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

منذ بضعة شهور كان العالم يتطلع بتفاؤل كبير للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وإلى إمكانية تحقيق تقدم من شأنه أن يضع لبنة أخرى لإحلال سلام حقيقي وعادل في الشرق الأوسط، سلام تجد كل شعوب المنطقة فيه مبتغاها في التمتع بحقوقها المشروعة وبالأمن والطمأنينة.

وتضافرت آنذاك جهود كثيرة وفي مقدمتها جهود راعيي السلام وجهود الاتحاد الأوروبي إلى جانب الجهود العربية لتشجيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على المضي قدما قصد تخطي العقبات الأخيرة. غير أن الاختراق المنشود لم يتم.

وبعد ذلك، دخلت المنطقة في دوامة العنف بعد أن دشنت القوات الإسرائيلية سياسة التصعيد، سياسة تمثلت في قتل الأطفال والمدنيين، وتقييد حركة تنقل الفلسطينيين، وتشديد الحصار الاقتصادي، ومصادرة الأراضي، وتدمير المنازل، وتثبيت سياسة الاستيطان، وبلقنة الأراضي الفلسطينية، واستباحة حرمتها.

وأمام تردد المجتمع الدولي في التصدي لهذه الممارسات والخروقات بالسرعة والحزم الضروريين، تمادت القوات الإسرائيلية في سياستها القمعية، وأقدمت على القتل المتعمد للأطر الفلسطينية. بل ذهبت إلى حد التهديد بقتل آباء وعائلات من تشكك في قيامهم بأعمال مقاومة الاحتلال. كما أقدمت على احتلال مباني المؤسسات الفلسطينية، وعلى رأسها بيت الشرق في القدس الشريف، الذي أقرت الحكومة الإسرائيلية بنفسها بوضعه القانوني منذ أكثر من ثلاثة عقود والتزمت رسميا باحترامه وعدم المساس به.

وإثر هذا العمل أصدرت رئاسة لجنة القدس، التي يتولاها صاحب الجلالة محمد السادس ملك المغرب، بيانا نددت فيه باحتلال السلطات الإسرائيلية لبيت الشرق، وشجبت كافة أنواع العنف والعنف المضاد. ودعا البيان راعيي السلام، الولايات المتحدة وروسيا، والأمم المتحدة إلى التحرك لوضع حد لسياسة الاحتلال والتشويه والانتهاكات التي تتعرض لها الأماكن المقدسة والمنشآت الإسلامية والفلسطينية في القدس الشريف. وناشدت رئاسة لجنة القدس مجلس الأمن هذا، والأمين العام للأمم المتحدة، والمنظمات العالمية والإقليمية الفاعلة في قضايا السلام، التعجيل بتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار والعودة إلى مفاوضات السلام.

لا يمكن لشعب يريد أن ينصهر في المنطقة ويتوخى الأمن أن يترك حكامه يمارسون الاذلال والتحقير والقتل في حق من هم شركاء المستقبل.

كما لا يمكن للمجموعة الدولية ولهذا المجلس مواصلة التفرج على خروقات إسرائيل وتحدياتها للضمير العالمي والقيم الإنسانية وترك الطرفين في دوامة العنف والعنف المضاد.

إن هـذا التوجـه والإمعـان فيـه لـن يزيـد الحالـة إلا تدهـورا وتأزمـا، ولـن يفضـي إلا إلى تـأجيج الضغـائن وإذكاء الأحقاد، وهي سياسة ليس من شأنها حتى أن تخصب المسـاعي المبذولـة لإيقـاف النـار والعـودة إلى المفاوضـات، ناهيك عن أن تفضي إلى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

نحن متيقنون من أن الأمور لم تكن لتصل إلى هـذا المستوى من التأزم والخطورة لو أن المجلس وافق في شـهر آذار/مارس المنصرم على قرار يقضي بإرسال مراقبين دوليين لتحديد المسؤوليات وتفادي تواصل العنف.

ويبقى الأمل معقودا اليوم على هـذا المجلس لكـي لا يخذل تطلعات شعوب منطقة الشـرق الأوسـط والمنتظـم الدولي برمته، وذلك بتدارك الموقف والحيلولة دون استفحال الوضعية.

إن وفد بلادي يهيب بهذا المجلس وبالسـيد الأمـين العام للأمم المتحدة، للقيام بما تتطلبه خطورة الوضع من حزم ومسؤولية، وذلك باعتماد إجراءات تؤمِّن تطبيق توصيات تقرير ميتشل واحـترام إسـرائيل لتعـهداتها وللقـانون الـدولي الإنساني، وفي مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة.

إننا نتطلع لرؤيـة مجلس الأمـن يقـر توفـير الحمايـة الدولية اللازمـة للشـعب الفلسـطيني ويمـارس الضغـوط الـتي تتطلبها الأحداث لكسر دائرة العنف وذلك بحمل الحكومة الإسرائيلية على التراجع عن سياستها المتبعة خلال الشهور الأخيرة، والإذعـان بـالعودة إلى المفاوضـات واسـتئنافها مـن حيث توقفت.

إن وفد بلادي وهو يطالب هذا المجلس بـالاضطلاع بمسؤولياته في إطار ميثاق منظمتنا يظـل مقتنعـا بـأن الأمـن والسلام في منطقة الشرق الأوسط يبقى رهينا بتطبيق قراري مجلـس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقـرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، في إطار مبدأ الأرض مقـابل السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه كاملة وعلـى رأسـها حقـه المشـروع في إقامـة دولتـه وعاصمتـها القدس، والانسحاب من باقي الأراضي العربية المحتلة بما فيها هضبة الجولان وباقي الأراضي اللبنانية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكـا) (تكلـم بالفرنسـية): يشرفني أن أتكلم بالنيابـة عـن الاتحاد الأوروبي. وقـد أعربت عـن تـأييد هـذا البيـان أيضـا بلـدان أوروبـا الوسـطى والشـرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، وبلغاريـا، وبولنـدا، والجمهوريـة التشـيكية، ورومانيـا، وسـلوفاكيا، وسـلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطـة، فضـلاً عـن أيسـلندا وليختنشـتاين، بلـدي الرابطـة الأوروبيـة للتجـارة الحـرة العضويـن في المنطقـة الاقتصاديـة الأوروبية.

يعرب الاتحاد الأوروبي اليوم من جديد عما يساوره مـن قلق شـديد إزاء الأحـداث العنيفـة الـتي وقعت في الشـرق الأوسـط في الشـهور الأخيرة، لا سيما الأحـداث الدائـرة في الأسابيع الأخيرة. وهو يرفض العنف بوصفه عملاً لا يمكـن تبريره في أي شكل من الأشكال، إذ لا يؤدي إلا إلى تفـاقم الحالة المثيرة للقلق بالفعل في الشـرق الأوسـط وإلى إبطـال أثـر الجـهود الـتي يبذلهـا المجتمـع الـدولي لبـدء عمليـة سياسـية مـن جديد.

ولا بد للطرفين من الاستعاضة دون إبطاء عن منطق المواجهة والعنف بمنطق الحوار والمفاوضة. فقد حـان الوقت لأن يعيـد الطرفـان النظـر ويتطلعـا بـإصرار صـوب المسـتقبل

ويعملا معاً على استعادة مناخ الثقة المتبادلة الضروري لكسر حلقة العنف والانتقام. ويذكّر الاتحاد الأوروبي السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بأن عليها مسؤولية القيام بكل ما يمكن لتفادي اتخاذ أي إجراء من شأنه سقوط ضحايا جدد. ولدينا اقتناع بأنه لا يوجد بديل للحل السياسي.

ولا يمكن السكوت عن تصاعد أعمال العنف التي ازدادت حدة بشكل ملحوظ في الأيام الأخيرة. ويدين الاتحاد الأوروبي بكل شدة التفجيرات الانتحارية التي جرت مؤخراً. فهذه الأعمال، وخاصة ما يستهدف منها المدنيين الإسرائيليين، بغيضة ومنفرة إلى أقصى حد. ويشكل الإرهاب تهديداً خطيراً لاستقرار هذه المنطقة، وتجب مقاومته بأقصى قوة. كما يدين الاتحاد الأوروبي كافة المساعدات المقدمة للمنظمات التي تمارس الإرهاب، سواء في شكل عون مالي، أو إمداد بالأسلحة أو تدريب. ويدعو الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية إلى أن تبذل كل ما في وسعها لوقف العنف، خاصة بالقبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية والمحرضين عليها والقائمين برعايتها، وتقديمهم للعدالة.

أما قرار إسرائيل بإغلاق بيت الشرق وغيره من المؤسسات في القدس فلا يخدم قضية السلام ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى إضعاف القيادة الفلسطينية في وقت تطالب فيه بإظهار تصميمها الراسخ على مكافحة التطرف. كما أنه يتناقض مع الهدف المعلن، الذي يجب أن يظل متمثلاً في استعادة الأمن بالنسبة للجميع. ولا يمكن للأعمال الانفرادية أن تفعل شيئاً لتغيير موقف المجتمع الدولي القديم إزاء وضع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشهد إلغاء الإغلاق في أقرب وقت، وإعادة المحفوظات، كما يود أن يشهد إبداء إسرائيل لأقصى درجات ضبط النفس بتجنب القيام بأي عمل يمكن أن يعدّ استفزازياً.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن حالات الإعدام دون محاكمة ليست فقط غير قانونية وغير مقبولة، بل يرى أنها تشكل أيضاً عقبات في طريق السلام ومن ثم تلحق الضرر بكلا الطرفين. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى إظهار الحد الأقصى من ضبط النفس في استعمال القوة المسلحة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً رأيه بأن أساس المفاوضات والحل العادل والدائم يجب أن يتمثل في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من القرارات ذات الصلة، بما فيها عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب، وضرورة أن يتسنى لكل دول المنطقة التمتع بالأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ونؤكد من جديد اعتقادنا بأن الطريق الوحيد لاستعادة الأمن بالنسبة للجميع هو بالعودة إلى المسار الذي حدده مؤتمر مدريد، واتفاقات أوسلو، وتوصيات تقرير ميتشل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويجب تنفيذ توصيات لجنة ميتشل على الفور وبالكامل. فمن شأن أي إبطاء أو شروط إضافية توضع على تنفيذ تلك التوصيات الرضوخ لأهواء المتطرفين وإدامة العنف. ويلزم إنشاء آلية رصد غير منحازة للتغلب على العوائق التي يمكن أن تحول دون تنفيذ هذه التوصيات. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن هذه الآلية من شأنها أن تخدم مصالح الطرفين.

ويحث الاتحاد الأوروبي كلا الجانبين على فتح حوار سياسي متصل دون إبطاء من أجل كسر الجمود، ويعرب عن تأييده للمبادرات التي تسير في هذا الاتجاه، بما فيها مبادرة السيد شمعون بيريز، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في إسرائيل. ويعرب عن أمله في أن يفتح هذا الحوار الطريق أمام نهج سياسي لحل هذا الصراع.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد لأداء دوره، بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، ومع الأمين العام السيد كوفي عنان، وجميع الشركاء الآخرين الملتزمين بالسعي لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يقدم مجلس الأمن الدعم البنّاء والمفيد من أجل تحقيق الفعالية لهذا الجهد وأن يساهم في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل واستئناف الحوار بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أتقدم إليكم بالتهانئ الخالصة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشيد بسلفكم – الذي أدار أعمال المجلس في الشهر المنصرم بجدارة. ولا يفوتني أن أسجل هنا تقديرنا البالغ لقراركم بعقد هذا الاجتماع بدون إبطاء، خاصة وأن المجلس أخذ يتلكأ في الآونة الأخيرة عندما يُطلب منه عقد اجتماع لمناقشة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وبالذات منذ مجيء حكومة شارون وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتابع حملاتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني بشتى الوسائل. فبينما تستمر في سياسة الإغلاق والحصار وعزل المدن الفلسطينية عن بعضها، فإنها صعدت عدوانها على الشعب الفلسطيني من خلال استخدام الأسلحة الثقيلة وإطلاق قذائف الدبابات والطائرات على مواقع السلطة الفلسطينية، والقيام بغارات والتوغل داخل الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ذلك في الوقت الذي تعتدي على لبنان وتقصف أهدافا سورية هناك. ومؤخرا احتلت قوات الأمن الإسرائيلية بيت الشرق وتسعة مبان أخرى تعود لمؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة وضواحيها وإغلاقها، وقامت بمهاجمة حراسها واعتقالهم وصادرت محفوظات مهمة من بينها عدد من الخرائط ووثائق ملكية أراض فلسطينية. كما قامت بتغيير الوضع السائد بالقوة في قرية أبو ديس قرب القدس الشرقية.

من الواضح أن إسرائيل تنفذ مخططا مدروسا لتقويض عملية السلام نهائيا، والتنصل من كل التزاماتها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الخاصة بالشرق الأوسط والتي تحدد إطار الحل الدائم. فشريط الأحداث في الأراضي الفلسطينية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يبين بوضوح ملامح المخطط الصهيوني. فلقد أخذت إسرائيل تنتقل من مرحلة عنيفة إلى مرحلة أعنف، وهي تسير في عملية مواجهة تصاعدية عسكرية وسياسية. وليس أدل على ذلك من استخدام إسرائيل للقوة المفرطة وتوسيع عملياتها الحربية لتشمل اغتيالات المدنيين وتهديم البنية التحتية للسلطة الفلسطينية والتوغل في الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية. على أن الأكثر دلالة هو إصرار إسرائيل على استمرار الأنشطة الاستيطانية، وهي لب المشكلة في فلسطين، وكذلك ادعاء شارون في الأقوال التي أدلى بها للصحافة بأن الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ هي أراض متنازع عليها وليست أراضي محتلة، كما يقر المجتمع الدولي بأسره.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة في إيقاف عملية القتل والتشريد التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. كما يتحمل مسؤولية إحلال السلام وفقا للقرارات التي اتخذها عبر السنين. ومن المؤسف أن المجلس قد أخفق في اتخاذ قرار يؤدي إلى حماية الشعب الفلسطيني، الأمر الذي شجع إسرائيل على التمادي في عدوانها ضد الشعب الفلسطيني. ومما يثير التساؤلات حول مصداقية المجلس كونه تمكن من بسط نفوذه في مناطق أخرى من العالم بينما نراه يقف مكتوف الأيدي عندما يتعلق الأمر بإسرائيل وانتهاكها

للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ولذلك، أخذ الانطباع يسود لدى الرأي العام العربي بأن مجلس الأمن يتعامل مع الأحداث بشكل انتقائي وأنه يكيل بمكيالين.

إن عملية السلام التي أخذت تتبلور في العقد الماضي جاءت لتساعد على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) من خلال مشاركة الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، في إيجاد صيغة مقبولة لتنفيذ تلك القرارات. ولقد بذلت جهود كبيرة في ذلك السبيل. ولكن، للأسف الشديد، تكاد عملية السلام تكون متوقفة تماما. لا بل إن هناك مخاطر حقيقية لتدهور الوضع في الشرق الأوسط ونشوب الحرب. كل ذلك يعيد الموضوع إلى مجلس الأمن تماما، ويفرض عليه التعاطي مع الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يستحقه من أهمية.

إن الجمهورية اليمنية، وهي تحيي نضال الشعب الفلسطيني وصموده أمام الغطرسة الصهيونية والتصعيد المتواصل والخطير الذي تمارسه إسرائيل على الساحة الفلسطينية وما ترتكبه من حصار واعتداءات وحشية يومية وسفك للدماء واستباحة للحرمات وتدنيس للمقدسات ومصادرة للأراضي والممتلكات، لتدعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإجبار إسرائيل على الإذعان والامتثال لقرارات الشرعية الدولية.

إن إقدام إسرائيل على احتلال بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخرى في القدس الشريف يمثل تصعيدا خطيرا وانتهاكا سافرا لكل المواثيق والتعهدات التي التزمت بها إسرائيل، مما يحتم على مجلس الأمن اتخاذ موقف صارم يؤدي إلى إلغاء كافة الإجراءات المتعلقة بالاستيلاء على بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخرى في القدس؛ ووقف الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية؛ والكف عن ممارسة سياسة العزل والحصار والتجويع وهدم المنازل؛ والعودة بعد ذلك إلى طاولة المفاوضات بحسب الاتفاقيات المبرمة لحل النزاع على أساس قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفي البداية على أساس تقرير ميتشل. كل ذلك لا بد أن يمكن الشعب الفلسطيني في الأخير من استعادة حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر آب/أغسطس. ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لكم لإتاحتكم الفرصة لنا لعرض رأي اليابان في الحالة الخطيرة التي نواجهها في الشرق الأوسط.

تشعر اليابان بعميق القلق لأن الحالة في الأراضي المحتلة تشهد أسوأ أزمة في عملية السلام الحالية، التي بدأت في عام ١٩٩٣. ويزعجنا العدد المتزايد للقتلى هناك، ومعظمهم من المدنيين، بما فيهم الأطفال الأبرياء. ونعرب عن أخلص تعازينا للأسر الثكلى. وعن تعاطفنا العميق مع الجرحى. والحلقة المفرغة للعنف والكراهية لن تسفر إلا عن زيادة المآسي وتقليل فرص إرساء السلام الشامل والدائم والعادل، الذي لن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات التي ترتكز على الثقة المتبادلة.

وتدعو اليابان جميع الأطراف المعنية إلى وضع حد على الفور لأعمال العنف والاستفزاز والانتقام، ولأي أعمال أخرى يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة. ونحث جميع الأطراف على التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس.

وفي هذا السياق، تحث اليابان الحكومة الإسرائيلية على وضع حد للاستخدام المفرط للقوة، ولاقتحام المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، والاستيلاء على بيت الشرق وغيره من الممتلكات التي تخص المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. وتحث اليابان أيضا السلطة الفلسطينية على أن تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون تكرار حدوث الهجمات الإرهابية، التي لا يمكن تبريرها بأي سبب.

وتود اليابان أن تؤكد على أن التوصيات الواردة في تقرير لجنة ميتشل ينبغي أن تنفذ تنفيذا كاملا في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نود أن نُذكِّر بما ورد في بيان قمة مجموعة الثمانية في جنوة بشأن الشرق الأوسط، والصادر يوم ٢١ تموز/يوليه، والذي يؤكد على أن ''المراقبة من لدن طرف ثالث، بموافقة الطرفين، من شأنها أن تخدم مصالحهما في تنفيذ ما جاء في تقرير ميتشل''.

لقد أعرب السيد سيكين سوغيرا، النائب الأول لوزير الخارجية، عن آراء اليابان تلك لبلدان المنطقة خلال زيارته للشرق الأوسط في أوائل الشهر الحالي، حيث التقى بالزعماء السياسيين لمصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان.

وكما أكدت اليابان في مناسبات عديدة، فإن التردي الخطير للاقتصاد الفلسطيني أمر يثير بالغ القلق لنا. فالصعوبات الاقتصادية لها وقع مباشر وخطير على الحياة اليومية للفلسطينيين كما أن لها دون شك تأثير سلبي على عملية السلام. وهنا، مرة أخرى، علينا أن نتفادى الحلقة المفرغة المتمثلة في تردي الوضع الاقتصادي وتصاعد الكراهية والعنف. وفي هذا السياق، لا بد أن يرفع الحصار الاقتصادي المفروض على الفلسطينيين، وأن تستأنف عملية نقل الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية. ويود وفدي أن يضيف، في هذا الصدد، أن اليابان قدمت مساهمات للفلسطينيين بلغت قيمتها ٢١ مليون دولار، وذلك منذ نهاية شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أي عندما تفجرت حالة العنف الراهنة.

إن هذه الأزمة لا يمكن أن تعالج إلا من خلال بذل جهود جدية من قبل كل من الطرفين على أساس ضبط النفس والثقة المتبادلة. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن اليابان على استعداد لتقديم كل دعم ممكن، سياسيا واقتصاديا، من أجل حل الأزمة الراهنة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل الكويت. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية، أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشيد بجهود سلفكم سفير جمهورية الصين على إدارته المتميزة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن استجابة مجلسكم الموقر لطلب منظمة المؤتمر الإسلامي بعقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة الأوضاع الخطيرة والمتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إنما هو تأكيد على إيمان المجلس وقناعته بأنه لا بد له من القيام بالتحرك لوقف هذا التدهور المستمر انطلاقا من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن وقوف المجتمع الدولي موقف المتفرج على ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أعمال القتل والتنكيل على أيدي قوات الاحتلال بشكل يومي منذ شهر

أيلول/سبتمبر من العام الماضي، قد شجع الحكومة الإسرائيلية على تصعيد عدوانها وقمعها الوحشي ضد الفلسطينيين من أجل فرض سياسة الأمر الواقع وإجبار الفلسطينيين على التخلي عن حقوقهم المشروعة.

إن الأوضاع في الأراضي المحتلة خطيرة للغاية، وهناك تهديد حقيقي لأمن واستقرار المنطقة بسبب استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياستها العدوانية وإمعانها في تجاهل التزاماتها التي نصت عليها القرارات والاتفاقيات الدولية. فقوات الاحتلال الإسرائيلية تشن من وقت لآخر عدوانا واسع النطاق على العديد من المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتستخدم في انتهاك فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ مختلف أساليب القمع وأنواع الأسلحة التي نجم عنها سقوط المئات من الشهداء وآلاف الجرحى. كما تقوم قوات الاحتلال ومنذ مدة بإغلاق المناطق لإحكام الحصار الاقتصادي، الأمر الذي ضاعف من معاناة الشعب الفلسطيني وأدى إلى حدوث تدهور كبير في ظروف حياته المعيشية.

كما تواصل الحكومة الإسرائيلية سياسة الاغتيالات والاعتقالات وهدم المنازل متجاهلة بذلك النداءات الدولية لها بوقف هذه الممارسات البغيضة التي تنتهك فيها أبسط مبادئ حقوق الإنسان، ومنذ بضعة أيام قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية باحتلال بيت الشرق وتسع مؤسسات فلسطينية أخرى في القدس الشرقية المحتلة في انتهاك فاضح للاتفاقات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية.

وفي هذا الصدد، نؤكد على تمسكنا بجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس والتي تؤكد بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل لتغيير معالم هذه المدينة المقدسة.

إن الحكومة الإسرائيلية تحاول وبوضوح التنصل من الاتفاقات التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية، و تمثل سياستها الحالية رفض وتنكر صريح للمبادئ والأسس المرجعية التي قامت عليها العملية السلمية وعلى رأسها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومن المؤكد أن السياسات القمعية العدوانية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ستتواصل إذا لم يتحمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي مسؤولياتهما ويتخذون خطوات حازمة لوقف جرائم الإنسانية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني ومحاكمة مرتكبيها، والعمل وبأسرع وقت ممكن على إرسال مراقبين دوليين لحماية الفلسطينيين من بطش قوات الاحتلال.

وفي هذا السياق، ندعو راعيّ عملية السلام والاتحاد الأوروبي وجميع الدول المحبة للسلام إلى مضاعفة جهودهم للضغط على الحكومة الإسرائيلية وإجبارها على تنفيذ تعهداتها والتزاماتها التي نصت عليها الاتفاقات الثنائية، وتنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير لجنة ميتشل للتمهيد لاستئناف المفاوضات في إطار عملية السلام من أجل التوصل إلى حل نهائي لجميع المسائل المتبقية وبما يؤدي إلى عودة كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن الحكومة الإسرائيلية عليها أن تدرك أن إجراءاتها وممارساتها القمعية لن تحقق لها الأمن الذي تنشده طالما استمرت في احتلالها للأراضي العربية، واستمرت في تجاهل التزاماتها الدولية وتنصلها من الاتفاقات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية. فهذا التحدي والإمعان في هذه السياسات العدائية لن يؤدي إلا إلى مزيد من إشاعة أجواء التوتر وعدم الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي شهدت خلال العقود الأربعة الأخيرة عدة حروب ساهمت في تأخر ازدهار وتقدم دول المنطقة

بسبب توجيه إمكاناتها ومواردها وطاقاتها بعيدا عن الأنشطة التنموية.

فالسلام لكي يكون عادلا وشاملا ودائما لا بد أن يستند على قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان السوري واستكمال انسحابها من كافة الأراضي اللبنانية في الجنوب.

وفي الختام، أود التأكيد على موقف دولة الكويت الثابت في تضامنه ودعمه لمطالب الشعب الفلسطيني العادلة لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الكويت على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي ممثل موريتانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاي (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): أود، قبل أن أبدأ بالحديث عن البند المدرج في جدول أعمال اليوم - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين - أن أهنئكم سيدي، باسم وفدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأنا متأكد من أن خبرتكم ومؤهلاتكم الشخصية ستمكنكم من تعزيز مناقشتنا وتنويرها.

وأهنئ أيضا السفير وانغ ينغفان الممثل الدائم للصين، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

يعتقد وفدي بأن ليس بالمستطاع إقرار سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين المحتلة، ما دام العنف حقيقة الحياة اليومية. ويشجب وفدي ويدين التطورات الخطيرة التي وقعت مؤخرا في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى الاحتلال غير الشرعي وغير المقبول لبيت الشرق، فضلا عن مبان أخرى، تضم عدة مقار للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وجنين وأخيرا في خان يونس. وبطبيعة الحال أدى هذا الوضع المحزن إلى فقدان أرواح كثير من الناس وهو يتناقض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وفي ضوء هذا التصاعد المستمر للعنف، مطلوب من المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى أن يقوم بدور أكثر إيجابية بغية استعادة السلام والأمن في هذه المنطقة، التي عانت كثيرا. ويتحمل هذا المجلس المسؤولية الأساسية عن ضمان السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق. ومن أجل هذا يشكل قيام مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن بإيفاد مراقبين دوليين لتوفير الحماية والأمن للسكان المدنيين الفلسطينيين ضرورة قصوى. فمجلس الأمن الذي تمثلونه أنتم هنا هو وحده الذي يتحمل مسؤولية اتخاذ هذه الخطوة.

ونرحب بالتوصيات المتضمنة في تقرير ميتشل، التي يؤيدها المجتمع الدولي على نطاق واسع. ومن شأن تنفيذ هذه التوصيات أن يساعد في استعادة إطار ملائم من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات بغية استكمال العمل بشأن الاتفاقيات المبرمة بالفعل بين الأطراف في مدريد وأوسلو وشرم الشيخ.

وبالرغم من الانتكاسات والعقبات على مسار تسوية قضية فلسطين، لا يزال وفدي مقتنعا بأن إمكانيات تحقيق السلام ما زالت متوفرة حتى الآن. ولهذا نؤكد من جديد التزامنا بعملية السلام التي بدأت في مدريد.

في الختام، ينبغي لي أن أقول إن الشرعية الدولية فقط بكل أشكالها هي التي يمكن أن تسود في نهاية الأمر. ونعتقد

بأن الأساس الوحيد حتى الآن الذي لا يزال قائما يتمثل في قراري مجلس الأمن وثيقي الصلة - ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) - فضلا عن مبدأ الأرض مقابل السلام، من أجل التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية. وهذا يجب أن يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل موريتانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم - وأهنئ بلدكم سيدي - على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير وانغ ينغفان سفير الصين، على إدارته الممتازة للمجلس خلال الشهر الماضي.

أود أن أثني عليكم، السيد الرئيس، لعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة الخطيرة في الأراضي العربية المحتلة. وأعرب أيضا عن الشكر للأعضاء الآخرين في المجلس لموافقتهم على طلب عقد هذه الجلسة، الذي شارك في تقديمه رئيس المجموعة الإسلامية ورئيس لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر القمة الإسلامي التاسع.

ويعرب وفدي عن امتنانه للسفير ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين، الذي قدم إحاطة إعلامية أمام المجلس هذا الصباح عن الحالة الخطيرة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ومنذ عشرة أشهر تقريبا من العنف المستمر بلا انقطاع، إثر الاستفزاز الذي حدث في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، فُقدت أرواح كثيرة وأصيب كثيرون آخرون بجراح. ولقد مات ما يزيد على ٦٠٠ شخص، الغالبية العظمى منهم من الفلسطينيين. واستمرت دورة العنف بلا هوادة وقد تزداد سوءا في الأيام والأسابيع المقبلة ما لم يتدخل المجتمع الدولي، خاصة هذا المجلس، لوضع حد لها. والواقع أن المجلس، إذا أراد أن يضطلع بمسؤوليته بموجب الميثاق، فلا خيار أمامه سوى التدخل.

التدابير التي تتخذها حكومة إسرائيل باسم الأمن بلغت حدا خطيرا يتعذر الدفاع عنه.

ومن ضمنها الاعتماد المستمر على استخدام القوة المفرط، والاستخدام الساحق للقوة العسكرية، واجتياح الأراضي الفلسطينية، وتضييق الخناق على حياة الفلسطينيين في الأراضي المحلية، من خلال الإغلاقات والمصادرات، وتدمير وهدم الممتلكات الفلسطينية وغيرها من أشكال المضايقات والترهيب ضد السكان الفلسطينيين، واتباع سياسة العقاب الجماعي بصورة عشوائية.

إن اقتحام بيت الشرق بالقوة والاستيلاء عليه في القدس الشرقية يقوض الأساس الحقيقي للعملية السلمية ويقلِّص إلى حد أبعد الأمل في إحياء العملية السلمية. إن الاستيلاء على بيت الشرق وغيره من المؤسسات الفلسطينية، فضلا عن الاغتيالات التي تستهدف المسؤولين الفلسطينيين هي من بين أكثر أعمال السلطات الإسرائيلية وقاحة واستفزازا. وهذه الأعمال الأخيرة هي بمثابة إلغاء لجميع الاتفاقات التي وقعتها مع الجانب الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو. إن قرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باتخاذ هذه الخطوات، وبشكل خاص إغلاق المؤسسات الفلسطينية، يمثل تصعيدا خطيرا للحملة العسكرية الإسرائيلية التي شنتها ضد الشعب الفلسطيني منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وهي بمثابة اعتداء على الكرامة الوطنية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين في القدس.

من الواضح أن هذه الأعمال لن تُخضع الشعب الفلسطيني كما هو مقصود. بل، على العكس، إنها ستزيد

من الغضب الفلسطيني، ومن الإحباط واليأس، وتؤجج الوضع بشكل أكبر، مما سيؤدي إلى توتر أكبر، وإلى الاستقطاب بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولا يمكن لبلد محب للسلام، بما في ذلك بلدي، أن يتغاضى عن العنف، خاصة ضد المدنيين الأبرياء. غير أن العنف يولِّد العنف. ومن هنا تأتي أهمية التخلي على الفور عن هذه السياسات لصالح الحوار والمفاوضات.

والمجلس، عند معالجته هذه المسألة في هذه المرحلة، يجب أن يأخذ في الحسبان حقيقتين واقعيتين هامتين يجب التصدي لهما: أولا، استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية؛ وثانيا، استمرار انتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. ولا بد من وضع حد لهاتين الحالتين لأنهما انتهاكان واضحان لا جدال عليهما للقانون الدولي والقانون الإنساني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب تذكير إسرائيل بقوة، وبشكل مستمر، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كي تنسحب من هذه الأراضي وتحترم حقوق الإنسان لسكانها. ولا يجوز التغاضي عن أعمالها الجائرة اللاقانونية في تلك الأراضي، ولا يجوز، في المقام الأول، حمايتها. إن إسرائيل، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المنظمة، يجب أن تفي بواجباتها بموجب الميثاق.

وعلى المجلس أن يمارس الضغوط على إسرائيل مثلما مارس ضغوطا مشابهة على أعضاء جانحين وغير ملتزمين في المنظمة سابقا. إن الفشل في اتخاذ هذه الإجراءات يعادل معاملة إسرائيل كحالة خاصة، أي كعضو في المنظمة ذي امتيازات، كعضو معفي من الالتزام بمتطلبات القانون الدولي. نعم، إن إسرائيل دولة، عضو في هذه المنظمة، ولكن، باستثناء ذلك، ليس لها وضع خاص في أسرة الأمم. يجب معاملتها مثل أية دولة أخرى ويجب أن تفي بكامل التزاماتها ومسؤولياتها بدون أي تمييز. ومثل الدول الأخرى التي كان عليها أن تعالج مسائل تتعلق بالسلم والأمن الداخلي، فإن إسرائيل، مثل غيرها، يجب أن تلتزم بقواعد القانون الدولي والإنساني. ولا يجوز أن تكون هناك طريقة خاصة لمعاملة إسرائيل في هذا المجلس ولا في أي محفل دولي آخر.

لقد عجز المجلس في الماضي عن تحمل مسؤوليته وفقا للميثاق، حول هذه المسألة، لأنه إما مُنع من تحملها أو كان غير قادر على تنفيذ القرارات التي أصدرها حول الحالة في فلسطين. ومن الواضح، وفي ضوء الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لا يمكن للمجلس أن يستمر في هذا الأسلوب. إن تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراء تجاه أعمال إسرائيل الاستفزازية المستمرة في الأراضي المحتلة سيكون تقصيرا فاضحا من المجلس في اضطلاعه بمسؤولياته عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وسيكون تغاضيا عن استمرار استخدام العنف والقوة العسكرية من قبل إسرائيل ضد السكان الضعفاء في الأراضي المحتلة. والأهم من ذلك أنه سيعطي دليلا على عدم اكتراث المجلس بالعملية السلمية أو عدم تأييده لها - أو الأسوأ، سيعطي دليلا على تأييد غير مباشر لحل الصراع بالوسائل غير السياسية. إن المجلس بعدم اتخاذه أي إجراء مرة أخرى، إنما يعير آذانا صماء لتوسلات الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال، ويبرهن على افتقاره إلى الإرادة وعجزه فيما يتعلق بقضية فلسطين.

على المجلس أن يفكِّر مليا بدوره في القضية الفلسطينية. وقد سمح لنفسه لأمد طويل بالبقاء مهمشا على أساس حجم قلة قليلة بأن حل القضية يجب أن يسعى إليه الطرفان المعنيان مباشرة بالصراع، أو أن المجلس ”سيعقِّد“ المفاوضات الحساسة بين الطرفين. وبالتأكيد، وفي وجه

الأحداث الأخيرة، فإن هذه الحجج لم تعد مقنعة. وما كان يجب أن يقتنع بها أحد في المقام الأول.

إن عملية السلام ميتة في واقع الأمر، والفضل – أو بالأحرى الوزر – يعود إلى سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة. ومسؤولية المجلس هي ممارسة كل الجهود لإحياء العملية على أساس عاجل، وبشكل خاص في وجه التردد والمعارضة من قبل بعض الأطراف ذات النفوذ التي يجب أن تشارك بشكل مباشر أكثر في بعث الحياة في العملية.

وعلينا نحن في المجتمع الدولي أن نذكي شعلة الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الحل السلمي للصراع ونطفئ جذوة أية إمكانية في العودة إلى الحرب. وفي هذا السياق، علينا أن نقدم دعمنا الشديد والتام لتقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، أي تقرير ميتشل. ويوفر التقرير أساسا جيدا وممكنا لإنهاء حلقة العنف، وللخروج من المأزق وبناء الجسر الضروري للعودة إلى عملية التفاوض، وهي العملية الوحيدة التي تضمن سلما وأمنا دائمين للطرفين المعنيين – مقابل استمرار الصراع والحرب بينهما.

ويعتبر وفدي مشروع القرار المعروض مشروعا متواضعا في أهدافه، إلى حد ما. غير أننا يجب أن ندعمه لأنه يوفر أساسا عمليا لتوافق الآراء في المجلس، وهو أمر هام إذا أراد المجلس أن يقوم بواجباته. ويدعو مشروع القرار، من جملة أمور أخرى، إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير، والعودة إلى المواقف والنظم السائدة قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويدعو أيضا إلى التنفيذ العاجل والشامل لتوصيات تقرير ميتشل، بهدف إنشاء آلية رقابة تتعلق بتنفيذ التقرير، ويدعو إسرائيل إلى أن تعكس جميع الإجراءات التي اتخذتها ضد بيت الشرق وغيره من المؤسسات الفلسطينية في القدس وضواحيها. وهذه هي الإجراءات الوحيدة، بالإضافة إلى إجراءات أخرى يتضمنها مشروع القرار، التي تشكل أساسا معقولا للعودة إلى المفاوضات وتمهيد الطريق لتحقيق سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بدلا من التخويف أو المضايقة أو الإجراءات العسكرية الإضافية في محاولات يائسة لتحطيم معنويات الشعب الفلسطيني.

ويعتقد وفدي بأن على راعيي العملية السلمية، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع، أن يلعبوا دورا نشطا في نزع فتيل الوضع الحالي المتوتر، وتشجيع الطرفين، وبشكل خاص إسرائيل، على العودة إلى المفاوضات. ونؤكد مجددا، مرة أخرى، دعوتنا لمجلس الأمن لتحمل مسؤوليته من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا المجال. ونستمر في الاعتقاد بأن هناك حاجة لإنشاء قوة مراقبين دوليين لحماية المدنيين الفلسطينيين، ولضمان الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية.

وأية محاولة من هذا المجلس لاسترضاء الدولة المحتلة لن تجعل الحالة أكثر خطورة فحسب بل ستكون أيضا خاطئة وستثير الشك في مصداقية المجلس. لا بد من تجنب ذلك مهما كان الثمن. ولذلك يناشد وفدي المجلس والأمين العام أن يستجيبا بقوة لنزع فتيل الوضع المتفجر الراهن وللمساعدة على إحياء عملية السلام بوصف ذلك أمرا بالغ الإلحاح.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيبرس (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أهنئكم مجددا على تولي رئاسة المجلس للشهر الحالي،

وأثق في حكمتكم وقدرتكم على إدارة أعمال المجلس بشأن هذا الموضوع الهام والخطير من أجل أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته التي حددها الميثاق فيما يتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين. كما أتوجه بالشكر والتقدير للمندوب الدائم للصين ولوفد بلاده على رئاسته الناجحة للمجلس الشهر الماضي.

نجتمع اليوم والمجتمع الدولي ينتابه القلق الشديد والمتزايد تجاه التطورات الخطيرة الجارية في الأراضي المحتلة، وخاصة القدس. ويمر خلالها الأمل في السلام في محنة حقيقية، حيث يتعرض الشعب الفلسطيني منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي لممارسات إسرائيلية تتسم بالعنف والعدوان، راح ضحيتها مئات من الشهداء وآلاف من الجرحى، ولحقت بممتلكات الشعب الفلسطيني واقتصاده خسائر جسيمة. وترتب على ذلك تراكم مشاعر اليأس والإحباط لدى الشعب الفلسطيني التي تولدت من تعثر عملية السلام نتيجة نكوص إسرائيل عن الوفاء بتعهداتها بمقتضى ما تم التوصل إليه من اتفاقات، واستمرار الاحتلال ونشاط إسرائيل الاستيطاني، وكذلك تجاهل الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وأسس ومبادئ عملية السلام التي تقوم على الأرض - بما فيها القدس الشريف - مقابل السلام.

إن جوهر الأزمة التي تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة آثارها المدمرة منذ أحد عشر شهرا هو ''احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية''. إن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، تمثِّل انتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة، ولاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال في تلك المناطق. ومن غير المعقول أن تغض الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، البصر عن مثل تلك الممارسات في الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات من أجل احترام حقوق الإنسان.

إن الأمن مطلب مشروع لكافة شعوب المنطقة. ولا أحد ينكر على أي شعب حقه في الحصول على الأمن. ولكن أمن شعب لا يمكن أن يتحقق على حساب أمن وحقوق جيرانه، وقتل واغتيال أبنائهم وهدم منازلهم وقلع زرعهم وقطع أرزاقهم، وتعذيبهم وكذلك تجويعهم. ولا يمكن أن يتم الأمن إلا في وضع مستقر مبني على الشرعية والعدل والمساواة.

ولذلك، دعت مصر المجتمع الدولي بإلحاح إلى التحرك الحازم السريع من أجل دفع الأطراف لاستئناف العملية السلمية على الأسس السليمة، وألا نركز في جهودنا على الجوانب الأمنية فقط دون التطرق إلى جوهر المشكلة وهو السلام القائم على العدل والمساواة والاحترام الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما أكدت مصر ضرورة إيفاد مراقبين إلى أرض فلسطين للإسهام في تهدئة الأوضاع في إطار التنفيذ الكامل لخطة ميتشل، وصولا إلى مفاوضات الوضع النهائي لتنفيذ متطلبات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك مبادئ وضمانات مدريد، وبصفة خاصة الأرض مقابل السلام، والاتفاقات المعقودة بين الطرفين بضمانة القوى الدولية المعنية.

كما تؤكد مصر أنه بدون تسوية ذلك النزاع - وهوجوهر النزاع العربي الإسرائيلي - تسوية عادلة وشاملة، وكذلك تحقيق الانسحاب من الأراضي السورية واللبنانية، فإن منطقة الشرق الأوسط - ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم أجمع - ستظل منطقة يسودها التوتر العام وعدم الاستقرار، مما يهدد المصالح المشروعة لدولها ولكل الدول المرتبطة بها.

إن الأزمة الخطيرة الحالية أشعلها استفزاز يتعلق بجزء غال من الأرض المحتلة، وهو القدس الشريف والمسجد الأقصى، الذي يتسم بأهمية محورية للعالم العربي والإسلامي، الذي لا يقبل أن تُمس مقدساته وتتعرض لعدوان يخالف كل الشرائع السماوية والدنيوية ويمثل استهانة بمشاعر وحقوق الملايين من المؤمنين الذين تربوا على احترام الأديان كلها فووجهوا بمن يخططون لضرب مقدساتهم. ومن الضروري أن يؤكد العالم – ممثلا في هذا المجلس – رفضه لتلك السياسات وتأكيده لضرورة الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس، التي يجب أن تحترم قدسيتها وتصان، وأن تعود السيادة عليها إلى الفلسطينيين ليكونوا أمناء عليها وحافظين لها.

أود أن أذكِّر بأن الأحداث الدامية الأخيرة بالشرق الأوسط إن دلّت على شيء فإنما تدل على أنه لا مستقبل للاحتلال بصرف النظر عن قوة المحتل، وأن السلام العادل والمتوازن هو الأساس لأي استقرار وأمن في المنطقة. ومن هنا فإننا نتطلع إلى أن يلتزم الجانب الإسرائيلي بقرارات الشرعية الدولية وأن يعمل بصورة جدية على وقف الممارسات العدوانية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، وآخرها أعمال العنف التي ارتكبتها إسرائيل في القدس الشرقية ضد المؤسسات والممتلكات الفلسطينية، وخاصة احتلالها غير المشروع لبيت الشرق واستيلاءها على أرشيفه الذي يمثّل جزءا أساسيا من تاريخ وتراث وذاكرة الشعب الفلسطيني.

إن مصر ما زال يحدوها الأمل في إمكان التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي رغم ما تعرّض له هذا الأمل خلال الأشهر الأخيرة من ضربات عديدة من الجانب الإسرائيلي. ولذلك فهي تطالب أن يكون السلوك الإسرائيلي متسقا مع الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه، وهو السلام العادل والدائم. ونأمل أن تدرك إسرائيل أهمية تعديل أساليبها وتصرفاتها في المنطقة حتى يتحقق السلام والأمن والتقدم للجميع.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة التي وجّهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم دوام التوفيق، وأشكركم لاستجابتكم السريعة لطلب فلسطين ومنظمة المؤتمر الإسلامي لعقد هذا الاجتماع المهم. كما لا يفوتني أن أغتنم المناسبة لأعرب عن الشكر والتقدير لمندوب الصين الموقّر السفير وانغ لترؤسه الناجح والكفؤ لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

ها نحن اليوم نلتقي للمرة الثالثة خلال أقل من ستة شهور لنناقش الوضع حول فلسطين، في وقت يتصاعد فيه العدوان الصهيوني ضد شعب فلسطين الأعزل، ويقصف فيه الكيان الصهيوني الغاصب المحتل يوميا المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية مستخدما أحدث ما زوّدته به الولايات المتحدة الأمريكية من أسلحة الدمار وعلى رأسها طائرات إف – ١٦ المقاتلة ومروحيات الأباتشي وقذائف اليورانيوم المنضب والغازات السامة. وضد مَن؟ ضد أطفال عزّل يرمون المستعمر بالحجارة فيسقط مئات الشهداء وآلاف الجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وتدمّر الأحياء السكنية والمرافق والمنشآت وكل ما يمت بصلة للحياة المدنية، ويهجر المواطنون الفلسطينيون من بيوتهم وحقولهم، ويمنعون من ممارسة أعمالهم التي يعتاشون عليها، وتنتهك حقوق الإنسان، وتمارس عمليات الاغتيال السياسي

والتصفية الجسدية بحق المواطنين الفلسطينيين العزّل، وتفرض العقوبات الجماعية والحصار والعَزل على الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من فظاعة هذه الجرائم التي ترتكب يوميا وفي كل ساعة بحق الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من ٦٣ رسالة احتجاج فلسطينية قدمت إلى مجلس الأمن خلال الأشهر القليلة الماضية تطلب من المجلس التدخل لوقف الإرهاب الصهيوني، أقول رغم ذلك فقد بقي مجلس الأمن صامتا عاجزا عن التدخل لوضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني، وسيبقى هذا المجلس كذلك عاجزا بسبب هيمنة قوة عنجهية استعمارية على مقدراته، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي توفر الغطاء العسكري والمادي والمعنوي للجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد شعب وأطفال فلسطين.

أقول مع الأسف، إن المعايير المزدوجة التي يطبقها مجلس الأمن في التعامل مع المشاكل التي تعصف بالعالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، وعلى رأسها قضية الاحتلال الإسرائيلي، لفلسطين، باتت مثالا صارخا على الظلم والاستهانة بمقدرات الشعوب، وخاصة شعوب العالم الثالث والشعوب المسلمة تحديدا. إن استشهاد الأطفال الفلسطينيين والمدنيين، وعمليات القتل والتصفيات الجسدية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، لم تدفع مجلس الأمن الموقّر هذا حتى هذا اليوم، إلى أن يصدر ولو بيانا خجولا واحدا يدين فيه الإرهاب الصهيوني ويستنكر جرائم النازيين الجدد. وإن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لا يترك مناسبة إلا ويتصل بالمجرمين الصهاينة ليواسيهم بمقتل أحد جنودهم على أيدي أبطال وفدائيي الشعب الفلسطيني، في وقت يُقتل ويُحاصر ويجوع فيه كل أطفال فلسطين المحتلة بمباركة أمريكية ودونما شعور بأي رادع أخلاقي أو إنساني تجاه هذه الجرائم. فالولايات المتحدة الأمريكية التي لا تكف عن إلقاء المواعظ في الأخلاق وتتشدق باحترام حقوق الإنسان، لا تخجل من وضع القاتل الصهيوني المحتل والضحية الفلسطينية على قدم المساواة وتطلب من الجاني والمجني عليه ضبط النفس والامتناع عن العنف، وإنقاذ عملية السلام، فإي سلام وأي راع محايد هذا الذي تتحدث عنه الولايات المتحدة الأمريكية. نحن نقول إن مقاومة الشعب الفلسطيني حق لا يمكن مصادرته، فهو حق الدفاع الشرعي الذي كرّسه ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

إن السلام الحقيقي لا يمكن تحقيقه وإنجازه من خلال مداهنة المحتل وفرض الحلول الاستسلامية على الشعوب الضعيفة المحتلة، بل من خلال المواجهة عبر جميع الوسائل المتاحة وانتزاع الحقوق عنوة من المحتل، وهذا، طبعا، لن يتم بوساطة أمريكية في ظل انحيازها التام إلى جانب المستعمر الصهيوني. بل إن الكفاح المسلح والانتفاضة الوطنية الباسلة في فلسطين المحتلة هما الكفيل بذلك، وما الدماء الفلسطينية الزكية التي تسيل يوميا في أرض فلسطين المحتلة إلا خير دليل على ذلك. واسمحوا لي من خلال هذا المنبر بأن أتقدم بتحية لشعب فلسطين الباسل الذي يقاوم الاستعمار الصهيوني المدعوم أمريكيا كل يوم وكل ساعة، وتحية لأرواح الشهداء الذين بذلوا أرواحهم للدفاع عن وطنهم، وتحية للثوار وهم يدافعون عن حقوقهم مقدمين أرواحهم فداء للوطن.

لقد فاقت الجرائم التي تقوم بها قوات الاحتلال الصهيونية ضد المواطنين الفلسطينيين العزل حجم كل جرائم المستعمرين التي عرفها التاريخ. فحتى نظام جنوب أفريقيا العنصري المقبور بما عرف عنه من وحشية لم يجرأ على استخدام طائرات حربية لمواجهة المواطنين العزل كما يفعل الصهاينة عندما تقصف طائراتهم الحربية القرى الفلسطينية الآمنة.

لقد تسببت سادية المستعمر الصهيوني ووحشيته بتهجير ٦٨ في المائة من الشعب الفلسطيني من فلسطين

المحتلة منذ بداية الاحتلال سنة ١٩٤٨، مما نتج عنه وجود ٤,٥ مليون لاجئ فلسطيني ينتظرون عودتهم إلى أراضيهم. واليوم يقوم المستعمر الصهيوني باقتلاع أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شجرة زيتون من أرض فلسطين المقدسة، ناهيك عن سيطرة هذا الكيان على كل مصادر المياه في فلسطين وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين أصحاب الحق بها.

وتتلذذ قوات الاحتلال الصهيوني أمام أعين الجميع باحتجاز الشيوخ المسنين والمرضى عند نقاط التفتيش الكثيرة لساعات طويلة، ونسمع يوميا من وكالات الأنباء عن وفاة هؤلاء المرضى عند نقاط التفتيش بسبب أوضاعهم الصحية السيئة، مضافا إليها الإذلال والإهانة التي يتعرضون إليها عند تلك النقاط.

إن المجتمع الدولي ممثلا في الدول والحكومات ومنظمة الأمم المتحدة التي نجتمع تحت علمها، مطالب اليوم بالوقوف دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في استعادة كامل ترابه وحقوقه وعودة جميع اللاجئين إلى الأراضي التي سرقها الصهاينة منهم أو اغتصبوها. وإن على مجلس الأمن اليوم أن يتحمل مسؤولياته. وعليه أن يتخذ الخطوات الصحيحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لوضع حد للعدوان الصهيوني، وإرغام قوة الاحتلال على الالتزام الكامل باتفاقيات جينف لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال. ونرى أن على مجلس الأمن هذا أن يستجيب بصورة فورية لطلب العراق بتخصيص مبلغ مليار يورو من عوائده النفطية لمساعدة أشقائه في فلسطين المحتلة، في ظل الحاجة الملحة للمعونة الاقتصادية هناك في فلسطين. فإذا كان الجميع يعترف بما قامت به الصهيونية من تدمير للاقتصاد الفلسطيني وللبنى التحتية، فلماذا لا يسمح للعراق بالمساهمة الجدية في التخفيف عن كاهل أشقائه أبناء فلسطين؟ إن عدم الموافقة على تقديم العراق لهذه المساعدة يعني السكوت على المعاناة والقبول بها والمشاركة غير المباشرة في استمرار هذا الوضع المأساوي. وأختتم بالقول إنه يجب عدم إضاعة الوقت في الخطب والمناقشات والعمل على اتخاذ الإجراءات الفورية التي من شأنها حماية الشعب الفلسطيني مما يتعرض له من مجازر منذ أكثر من ٥٠ عاما وإعادة حقوقه المغتصبة. وبخلافه سيتحمل الجميع دون استثناء المسؤولية، وسوف لن ينفع الندم آنذاك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل عمان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحسن (عمان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بتهنئتكم وبلدكم الصديق كولومبيا على ترؤس أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الجاري. ونحن على ثقة تامة بأن خبرتكم الدبلوماسية بالشؤون الدولية لكفيلة بإنجاح أعمال هذا المجلس للوصول إلى الأهداف التي نطمح إليها جميعا ويأتي في مقدمتها صون الأمن والسلم الدوليين.

إن سلطنة عمان ترحب بانعقاد هذه الجلسة لمجلس الأمن من أجل بحث التطورات على الساحة الفلسطينية، ونتطلع إلى أن يضطلع المجلس بالمسؤوليات التي يمنحها له ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ التدابير العملية التي من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار في أي بقعة في العالم دون تمييز أو انتقائية ومعايير مزدوجة في التعامل مع القضايا التي تعرض عليه.

لقد آن الآوان بعد عدة محاولات سابقة، لأن يتجاوب المجلس مع المطالب العادلة للشعب الفلسطيني ولتوفير الحماية الدولية اللازمة له، نظرا لما يتعرض له السكان من ممارسات البطش والعزل والتنكيل، وعمليات الاغتيال المنظمة التي تمارس بحق المدنيين من شيوخ ونساء وأطفال،

وتدمير مؤسسات ومكاتب السلطة الفلسطينية، التي كانت قد وعدت إسرائيل في عام ١٩٩٦ بعدم التعرض لها، ناهيك عن احتلال بيت الشرق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية التي لم تتوان عن تصعيد الموقف وزيادة التوتر باستخدام كافة ما لديها من ترسانة عسكرية غير خافية على أحد من أعضاء المجلس والمجتمع الدولي قاطبة، منتهكة بشكل صارخ أحكام وبنود اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة. وبعد ما تعمدت إسرائيل عدم توفير الحماية المدنية للشعب الفلسطيني فلا سبيل للمجلس إلا أن يتخذ تدابير سريعة وفعالة لتوفير هذه الحماية للمدنيين الفلسطينيين. وإن تحرك المجلس في هذا الاتجاه سيتمخض بلا شك، عن آلية تلتزم بها إسرائيل.

إن ممارسة إسرائيل العقوبات الجماعية من حصار وقتل يضع هذا المجلس أمام حقيقة واحدة، هي أن إسرائيل لا تبالي بانتقادات المجتمع الدولي، ولا تعير اهتماما للمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني خلال العقد الماضي، وقوضت، بتسويفها للحقائق، بشائر السلام في المنطقة مما يستدعي من مجلس الأمن عدم الوقوف موقف المتفرج أمام تلك الجرائم التي ترتكب كل يوم على مرأى ومسمع الجميع. وإننا نتساءل فيما إذا كانت إسرائيل عضوا بهذه المنظمة يسري عليها من الاتفاقيات الدولية ما يسري على غيرها من الدول الأخرى، أم أنها معفاة من تطبيقها.

إن سلطنة عمان كانت من أوائل الدول التي آمنت بعملية السلام واعتبرتها المدخل الطبيعي والحضاري لحل الصراع في منطقة الشرق الأوسط. وإنها لا تزال ترى أن هناك بصيص أمل في العودة إلى طاولة المفاوضات، إذا ما اقترنت بالإرادة السياسية الشجاعة. وإن حكومة بلادي ترحب بالمبادرة المصرية - الأردنية وتعتبرها مبادرة جديرة بالاهتمام ويمكن أن تشكل مع توصيات تقرير لجنة ميتشل، الذي يطالب بتجميد المستوطنات غير الشرعية، المناخ المناسب لعودة المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل.

ختاما، إن الشعب الفلسطيني بحاجة اليوم إلى الحماية الدولية أكثر من أي وقت مضى، انطلاقا من الوضع اليومي والمعاناة الإنسانية التي يعيشها هذا الشعب في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي المتواصل. وهو مطلب شرعي في ظل قواعد ومبادئ الشرعية الدولية التي نطالب بها هذا المجلس اليوم. وإن عدم كبح الممارسات الإسرائيلية يعني دخول منطقة الشرق الأوسط في دوامة العنف والعنف المضاد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أن أعبر لكم عن تهانئي الخالصة لترؤسكم المجلس للشهر الحالي. وإنني واثق بأنكم، بفضل حكمتكم وقدرتكم وقيادتكم، ستنجحون في إدارة دفة هذا الموضوع الهام والخطير، المعروض الآن على المجلس، من أجل المساهمة في إحلال السلام العادل، مع العدالة، لأنه لا سلام بدون عدالة. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم، مندوب الصين الدائم، على مهمة ناجحة قام بها في الشهر الماضي.

إن القضية الفلسطينية وأسبابها ومسبباتها ونتائجها معروفة للجميع وموثقة جيدا في الأمم المتحدة. وهناك العشرات من القرارات التي اتخذت بشأنها من قبل هيئات الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن. وطالما لم يتم تنفيذ هذه القرارات وفي مقدمتها عودة الشعب الفلسطيني إلى

أرضه وإقامة دولته المستقلة، فإن هذه المشكلة ستستمر في تهديد السلام والأمن الدوليين.

إن لبّ المشكلة الفلسطينية ليس تطبيق خطة ميتشل أو العمل بتوصيات تينيت، بل يكمن في استمرار الاحتلال مدة ٣٤ سنة، وهو بطبعه يؤدي إلى العنف. إن مصدر العنف الحقيقي هو الاحتلال العسكري الصهيوني ومحاولات قوات الاحتلال فرض واقع الاحتلال والاستيطان والطرد والضم، وخلق حقائق جديدة على الأرض كل يوم، وتوسيع المستوطنات تحت ذريعة ما يسمى بنموها الطبيعي، أو ببساطة بإنشاء مستوطنات جديدة والاستيلاء على أراضٍ جديدة وطرد سكانها الفلسطينيين وتشريدهم، وإصرار نظام تل أبيب على عدم احترام التزاماته في هذا الشأن وانتهاكه المستمر للقانون الدولي وللقانون الإنساني.

المشكلة هي أن الشعب الفلسطيني يواصل تشبثه بأرضه ويواصل التعبير بمختلف الوسائل، كأي شعب محتل آخر، عن مطالبه العادلة في الحرية والاستقلال. وهذا يتناقض مع طموحات الصهيونية في الاستيلاء على كل الأرض الفلسطينية وإقامة الوطن القومي اليهودي فوق كل أرض الميعاد.

المشكلة هي أن الفلسطينيين، كأي سكان أصليين، يقدسون أرضهم وأرض أجدادهم التي عاشوا فيها آلاف السنين. ولديهم، كأي شعب آخر، إمكانيات صمود هائلة، وبحر تضحياتهم لا ينضب في الدفاع عما تبقى من أرضهم، بالرغم من استخدام المدافع الثقيلة وطائرات إف-١٦ والدبابات والصواريخ وآخر تكنولوجيا الحرب البرية والجوية ضد المدنيين العزل وضد المدن والقرى والتجمعات السكانية بطريقة لا يتفق فيها فعل حجارة الأطفال مع رد فعل الدبابات وطائرات "آباتشي"، مما أدى إلى قتل جماعي لا يفرق بين الرجل والمرأة والطفل والرضيع والجنين. والنتيجة، أن هناك حوالي ٦٠٠ فلسطيني شهيد وأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ جريح، بالإضافة إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠ مصاب بعاهات مستديمة بينها العمى، لأن جنود الاحتلال دُربوا جيدا على إصابة ضحاياهم في عيونهم.

المشكلة أنه بالإضافة إلى هذا القتل العشوائي، فإن قوات الاحتلال تواصل بانتظام جرف منازل الفلسطينيين ومساكنهم ومزارعهم ومصانعهم، والاستيلاء على أراضيهم وتسليمها إلى المستوطنين، ومنعهم من العمل، ومنع وصول الغذاء والماء وحتى الدواء إليهم، وتنوع العقوبات الجماعية ضدهم وتتفنن في تنفيذها، مما حمل الشعب الفلسطيني على الالتجاء إلى الحجارة وتنظيم المسيرات السلمية للاحتجاج، وقوبل من قبل قوات الاحتلال بالرصاص والقصف بالصواريخ والدبابات والطائرات.

إن مراكز ومشافي الطب النفسي في قطاع غزة والضفة، مثلا، مملوءة بمئات الأطفال الفلسطينيين الذين يعانون أمراضا نفسية بسبب الاعتداءات والغارات الإسرائيلية والفظائع التي ترتكب أمامهم يوميا. وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أن ٠٠٠ ٣٠٠ ١ طفل فلسطيني يعيشون حالة من الرعب والخوف والتوتر الزائد وانعدام التركيز، ويعانون من الكوابيس الليلية والتبول اللاإرادي نتيجة لعمليات القصف اليومي على المنازل والتجمعات السكنية. كل هذه الممارسات تقع يوميا أمام سمع وبصر العالم الذي لا يحرك ساكنا وهي تسجل مدى قسوة الإنسان ضد الإنسان.

والمشكلة تكمن أيضا في القوانين العنصرية التي تطبقها السلطات الصهيونية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها، قانون حق العودة الذي يسمح لليهود في كل مكان في العالم بالهجرة والإقامة في المناطق المحتلة، بينما لا يسمح للفلسطيني الذي ولد هناك وعاش أجداده آلاف

السنين بالإقامة هناك حيث تطبق كل السياسات والممارسات العنصرية ضده لإكراهه على الهجرة مما أدى إلى نشوء نظام أبارتيد جديد في المنطقة العربية، ولكن نظام الأبارتيد الجديد لا يسعى للسيطرة على السكان الأصليين كما كان الحال في جنوب أفريقيا بل السعي لطرد السكان الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم.

المشكلة هي أن حكام تل أبيب يعتبرون أن المشروع الصهيوني لم يكتمل بعد إلى أن يتم إنشاء إسرائيل الكبرى على ما يسمى بالأرض التوراتية، حدودها النيل والفرات كما يشير إليها الخطان الأزرقان في العلم الإسرائيلي، بحيث يتم جلب يهود من كل بقاع العالم سواء أكانوا يهودا ١٠٠ في المائة أو حتى ١ في المائة، المهم هو تعزيز القوة الديموغرافية للكيان الصهيوني ودعم ما يسمى قوات دفاعه، أو في الواقع قوات هجومه، من أجل التوسع والضم لتحقيق حلم الصهيونية.

المشكلة هي أن المحتل الغاصب يريد السلام والأرض ولن يكون في إمكانه أبدا الحصول على الاثنين معا.

وفي سياق هذا المخطط الرهيب، نود الإشارة إلى أن الأرض الفلسطينية التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧ كانت تسمى في مصطلحات العالم والأمم المتحدة الأراضي المحتلة ولكن الدعاية الصهيونية أطلقت عليها فيما بعد اسم "المناطق" وروجت لهذه التسمية في العالم ثم شرعت الآن في إطلاق اسم "المناطق المتنازع عليها" على هذه الأرض المحتلة.

إن من معضلات هذه القضية أن صاحب الحق الذي له تاريخ متواصل في الأرض لآلاف السنين غير مسموح له بالحصول على حقه بالطرق القانونية فيما ينال المغتصب الذي له تاريخ مزيف خلقته الأساطير كل دعم ومساندة من الدول الكبرى.

وفي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي لتقديم مجرمي الحرب الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية للمحاكم؛ نرى مجرم حرب صبرا وشاتيلا المعروف لديكم جميعا يعود إلى الساحة ليصبح سفاحا من جديد في غزة ونابلس والخليل وخان يونس وغيرها من المدن الفلسطينية. ويقال لتبرير ذلك أنه تغير. وهو قد ذكر للصحافة العبرية أنه لم يتغير، وفي الحقيقة والواقع فهو كان مجرم حرب وما زال الآن مجرم حرب وسيظل مجرم حرب في المستقبل.

إن سياسة الاغتيال المنظم والتصفيات الجسدية التي تطبقها سلطات الاحتلال الصهيونية ضد رموز المقاومة وضد المدنيين العزل هي أيضا انتهاك خطير للمادة ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة. وفرق الموت التي ترسلها سلطات الاحتلال لاغتيال من تعتبرهم زعماء لمقاومة الاحتلال المزمن تزاول يوميا أمام العالم في العلن وليس في الخفاء، وفي وضح النهار وليس في الظلام، ممارساتها الوحشية لأن نظام تل أبيب يعتبر نفسه فوق القانون الدولي. أما الفلسطيني المعتقل فيعامل بأنه مذنب وليس بريئا وتمارس ضده كل أنواع العذاب علنا. ولذلك فإن هذا السلوك الإجرامي وسياسة المافيا المتبعة في هذا الخصوص وسياسة إرهاب الدولة المنظم ينبغي إدانتها بقوة من قبل المجتمع الدولي ومن قبل هذا المجلس.

لقد قامت سلطات الاحتلال مؤخرا باحتلال بيت الشرق واحتلال العديد من المباني التي ترمز للسيادة الفلسطينية في المدينة المحتلة. وإذا لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء فوري ضد احتلال بيت الشرق فمعناه إعطاء الضوء الأخضر لقوات الاحتلال للاستيلاء على المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة وكل الكنائس والمساجد والأحياء القديمة في مدينة القدس المحتلة وتهويدها. وإذا لم يتحرك المجلس الآن فإنه سيناقض قراراته التي أصدرها في السابق والتي تعتبر مدينة القدس جزءا من الأرض الفلسطينية

المحتلة وتنطبق عليها أحكام القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وبالإضافة إلى الطرد والتجويع والقتل والاغتيال والتدمير، أضاف الصهاينة عنصرا جديدا لممارساتهم العنصرية هو الازدراء والاحتقار العنصري للفلسطينيين وللعرب. وقد أوردت صحيفة الإنديبندنت البريطانية المستقلة بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل الماضي الأوصاف التي أطلقها الزعماء الصهاينة ضد العرب والفلسطينيين. فمناحيم بيغن رئيس الوزراء الأسبق وصفهم بأنهم بهائم تسير على قدمين، ورفائيل إيتان رئيس الأركان الأسبق وصفهم بأنهم صراصير، وباراك بأنهم تماسيح، وزئيفي وزير السياحة الحالي بأنهم عقارب، والحاخام عوفيدا يوسف الزعيم الروحي لساش وغيره من الحاخامات وفروا غطاء دينيا للممارسات الصهيونية، ووصفوا الفلسطينيين والعرب مرة بأنهم أفاعٍ ومرة بأنهم قردة وخنازير ونمل ولذلك ينبغي إبادتهم جميعا. وعلقت الصحيفة المذكورة بأن النظام العنصري في جنوب أفريقيا أيام الأبارتيد لم يتجرأ على إطلاق آية أوصاف عنصرية على السود في جنوب أفريقيا ولكن تل أبيب أطلقتها بكل جرأة وصفاقة.

ولقد قامت دول العالم بقطع وتقليص علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع نظام بريتوريا العنصري أيام الأبارتيد غير أن نظام تل أبيب الذي كان يقيم علاقات ممتازة مع نظام الأبارتيد في كل المجالات، وفي مقدمتها المجال العسكري، لم يخضع لنفس المحاسبة الآن بسبب ازدواجية المعايير بالرغم من ممارساته العنصرية وانتهاكه المستمر لحقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين. وهذا يتناقض مع التزام دول العالم بالدفاع عن حقوق الإنسان وتقليص علاقاتها مع أية دولة تنتهك هذه الحقوق.

لقد تعلمنا من الماضي القريب أنه إذا قتل صهيوني ٢٠ فلسطينيا فإنه يعلن على الفور بأنه كان مختلا عقليا بل يقيمون له نصبا تذكاريا لتقديسه، كما تم بالفعل للمجرم غولد شتاين في مدينة الخليل. أما إذا قتل فلسطيني الإسرائيليين الذين يعتدون على أرضه وعرضه فإنه يعتبر إرهابيا. وهذا تنميط صهيوني اعتاد عليه العالم العربي من وقت طويل. ولكن ينبغي أن يدرك الجميع أنه لا فرق بين دم عربي ودم يهودي. فليس دم العربي ماءً رخيصا ودم اليهودي بلازما غالية الثمن، فالجميع متساوون.

إن الحصار والتجويع والقتل والتطهير العرقي الذي يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة الآن يتم تسويقه في العالم من قبل آلة الدعاية والحرب الصهيونية الرهيبة، بأنه الرد المناسب على العنف الفلسطيني. والواقع إن ما يجري في الأرض الفلسطينية هو مماثل تماما لما جرى في البوسنة والهرسك وكوسوفو من مجازر وتطهير عرقي وطرد جماعي استدعى التدخل الدولي والإنساني. ولذلك فإن أي تقاعس من قبل المجتمع الدولي أو مجلس الأمن الآن للتدخل في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوفير الحماية للفلسطينيين يمثل جريمة في حق الإنسانية جمعاء. كما أن تردد مجلس الأمن، وهو المكلف بمسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين، في التدخل لحماية الشعب الفلسطيني، لن يؤدي إلى مكافأة المعتدي وتشجيعه على الاستمرار في غيه فحسب، بل أيضا إلى إضعاف أي نداء للتدخل الإنساني في المستقبل ويقوي من ساعد أي معتد ويشجعه على انتهاك الشرعية الدولية في أي مكان آخر في العالم مستقبلا، مما سيعني تعريض السلام والأمن الدولي للمخاطر.

لقد دأب بعض الكتاب اليهود الصهاينة، بإيعاز من آلة الدعاية الصهيونية الرهيبة في العالم، على محاولة تبرير ما يجري من جرائم بشعة بحق الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال لأكثر من ٣٤ سنة، حيث يستخدمون في

مقالاهم، التي تنشر بشكل منتظم هنا وهناك، كلمات وتعبيرات مثل الضرب والنفي والاقتحام والتدمير والاستيلاء والاغتيال بطريقة توحي بتشجيع وتبرير النمط الصهيوني للتطهير العرقي في الأرض الفلسطينية المحتلة والبحث عن حل نهائي (Final Solution) كالإبادة أو الترحيل أو النقل. وهؤلاء الكُتاب واصلوا طوال العقود الماضية ملء السوق الإعلامية بمقولات غربية فارغة وكاذبة مثل أن الفلسطينيين هم المعتدون وأن الصهاينة هم الضحايا. كما واصلوا الدفاع عن السياسة اللاإنسانية والعنصرية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني من تشريد وتجويع وتركيع وإذلال بدون الخشية من أية محاسبة من المجتمع الدولي.

فمثلا قامت الدنيا بسبب حملة صهيونية شرسة على صحافي بريطاني هو روبرت فيسك لأنه فضح الممارسات الإسرائيلية في جنوب لبنان وفلسطين. ويشير فيسك إلى أن على الإعلامي في الغرب إذا أراد أن ينجو من الانتقاد أن يتبع قواعد اللعبة الإسرائيلية وأن يقول في تقاريره أن إسرائيل هي المحاصرة وليس أنها تحتل أراضيهم، وأن الفلسطينيين مسؤولون عن العنف لا أنهم ضحاياه، وأن الفلسطينيين يدفعون أطفالهم إلى خطوط المواجهة ليقتلوا لا أن يسأل لماذا يقتل الجنود الإسرائيليون هذا العدد الكبير من الأطفال والشباب. وقد هاجمت المنظمات الصهيونية في العالم كل من تجرأ وتحدث عن حقيقة ما يجري في الأرض الفلسطينية وإدانته.

فلجنة الصليب الأحمر الدولية انتُقدت بشدة لأنها قالت الحقيقة واعتبرت إنشاء المستوطنات في الأرض المحتلة جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي، ومنظمة رصد حقوق الإنسان تعرضت لنفس الانتقاد. كما أن منظمة العفو الدولية أعدت تقريرا شاملا لتوها لتقديمه إلى مؤتمر دوربان، الذي سيعقد في نهاية الشهر حول مناهضة العنصرية، يتضمن حقائق مفصلة عن الأهوال والممارسات العنصرية واللاإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يوميا في الأرض المحتلة من قبل قوات الاحتلال الصهيونية.

ومنظمة أصدقاء الإنسان الدولية في فيينا أدانت السجل الدامي للقوات الإسرائيلية في استهداف الرضع وصغار الأطفال الفلسطينيين بالقتل بالدم البارد. وحتى ”منظمة مراسلون بلا حدود“ الفرنسية أدانت ممارسات قوات الاحتلال ضد الصحافيين الذين يحاولون تغطية أخبار الانتفاضة ونقل ما يجري في الأرض المحتلة من مآس حيث أكدت في تقرير لها في الشهر الماضي أنها تحّمل القوات الإسرائيلية وحدها مسؤولية إصابة ٣٠ صحافيا، وطالبت سلطات الاحتلال بتوفير حماية لهم.

وقداسة البابا يوحنا بولس الثاني أكد عند زيارته التي قام بها مؤخرا إلى المنطقة أن المهم هو ضرورة العودة إلى مبادئ القانون الدولي ومنع الاستيلاء على الأرض بالقوة وتأكيد حق الشعوب في تقرير المصير واحترام مبادئ الأمم المتحدة وميثاق جنيف.

وقال كاتب إسرائيلي، هو جدعون ليفي، في صحيفة هآرتس الصادرة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ما يلي، في مقال بعنوان ”العنف الفلسطيني سببه الاحتلال“،

> ”... إن الاحتلال هو أكثر أعمال العنف فظاعة وأن العنف ليس مجرد الانتحاريين فقط، إن منع حرية الحركة عن شعب بأكمله زج به الآن في سجن أكثر وحشية من أي وقت مضى هو عمل عنف مما يوقظ شعبا للكفاح بالوسائل المتوفرة لديه وأن التحريض في وسائل الإعلام الفلسطينية ليس أكثر خطورة بكثير من التحريض في الراديو والتلفزيون الإسرائيليين، وبأن الحرب الحالية هي أولا وقبل كل شيء حرب في سبيل نتسارِيم

وتيسهار وأنه لولاهما لكان وضعنا أفضل بما يقاس وبأنه يجب البحث عن جذور العنف الفلسطيني في الاحتلال الإسرائيلي وليس في الجينات الوراثية للفلسطينيين...''.

وقال الكاتب الإسرائيلي أوري أفنيري في نفس صحيفة هآرتس في عددها الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١:

''... لم يستطع الجيش العظيم أن يطفئ شعلة الانتفاضة. لقد حاول استخدام كل الوسائل: المروحيات، الدبابات، المواقع، التصفيات، تدمير حي، إغلاق، حصار، هدم بيوت، اقتلاع أشجار، ويواصل الفلسطينيون الصمود.

واستطرد الكاتب قائلا:

''تتمتع حكومة شارون - بيريز في هذا الصراع بدعم شامل من الولايات المتحدة التي تقدم لها السلاح والمال وتستخدم لأجلها حق الفيتو ... وقال ممثل أوروبي إن إسرائيل هي عمليا العضو الدائم الخامس في مجلس الأمن صاحب حق الفيتو''.

لقد منحت القوى المهيمنة في المجتمع الدولي الكيان الصهيوني وضع الدولة الأولى بالرعاية السياسية وتغاضت عن خروجها المستمر على القانون الدولي ولم تخضعها للمحاسبة كما تفعل مثلا بالدول العربية الأخرى التي لا تزال تتعرض لعقوبات ظالمة وقاسية من مجلس الأمن بحجج واهية أو تهم غير ثابتة وذلك بالرغم من انتهاك نظام تل أبيب المتواصل لمدة نصف قرن للشروط التي قبل بها في الأمم المتحدة بموجب قرارها لتقسيم فلسطين.

لقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير سابق إلى بذل الجهود من أجل حماية الضعفاء والأبرياء من الإيذاء الناتج عن الصراعات المسلحة وإلى استخدام وسائل واستراتيجيات ملائمة لبلوغ هذه الغاية ومعاقبة الخارجين عن الشرعية الدولية. وقد استجاب المجتمع الدولي بنجاح لنداء الأمين العام في حالات مثل البوسنة والهرسك وكوسوفو وتيمور الشرقية، ولكن لم يحرك ساكنا لما يجري من مآس للشعب الفلسطيني المحتل.

لقد كان على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته في شهر آذار/مارس الماضي بموجب الميثاق ويتدخل لحماية الشعب الفلسطيني من جلاديه ويوقف سفك الدماء. ولكن الدولة العظمى الوحيدة في العالم، التي يفترض أن تكون وسيطا نزيها، منعته من ذلك، وبذلك منحت سلطات الاحتلال الضوء الأخضر والرخصة لقتل الأطفال والأبرياء.

وإذا أريد وضع حد للوضع المتفجر في المنطقة، فإن على المجتمع الدولي وعلى مجلس الأمن إذا أراد أن يحافظ على مصداقيته أن يتدخل بسرعة وقبل فوات الأوان لإنقاذ الموقف ولإنقاذ الشعب الفلسطيني المحتل من جلاديه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية لكلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أود أن أبلغ أعضاء المجلس وغيرهم من الوفود بأنه يوجد عدد كبير من المتكلمين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت في هذا اليوم الطويل، وبموافقة أعضاء المجلس، سأعلق الجلسة الآن، وسنستأنفها غدا الثلاثاء ٢١ آب/أغسطس الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.